الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2020

مذكرة بعنوان:

أثر إدارة السيولة على عوائد البنوك التجارية دراسة حالة مقارنة بين بنكين عمومين (الجزائر)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص " إدارة مالية "

إعـداد الطلبة:
- بن حميدة خديجة
- قاجوج نورهان

إشراف:
- لطيف وليد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عيساوي سهام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لطيف وليد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
داودي حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

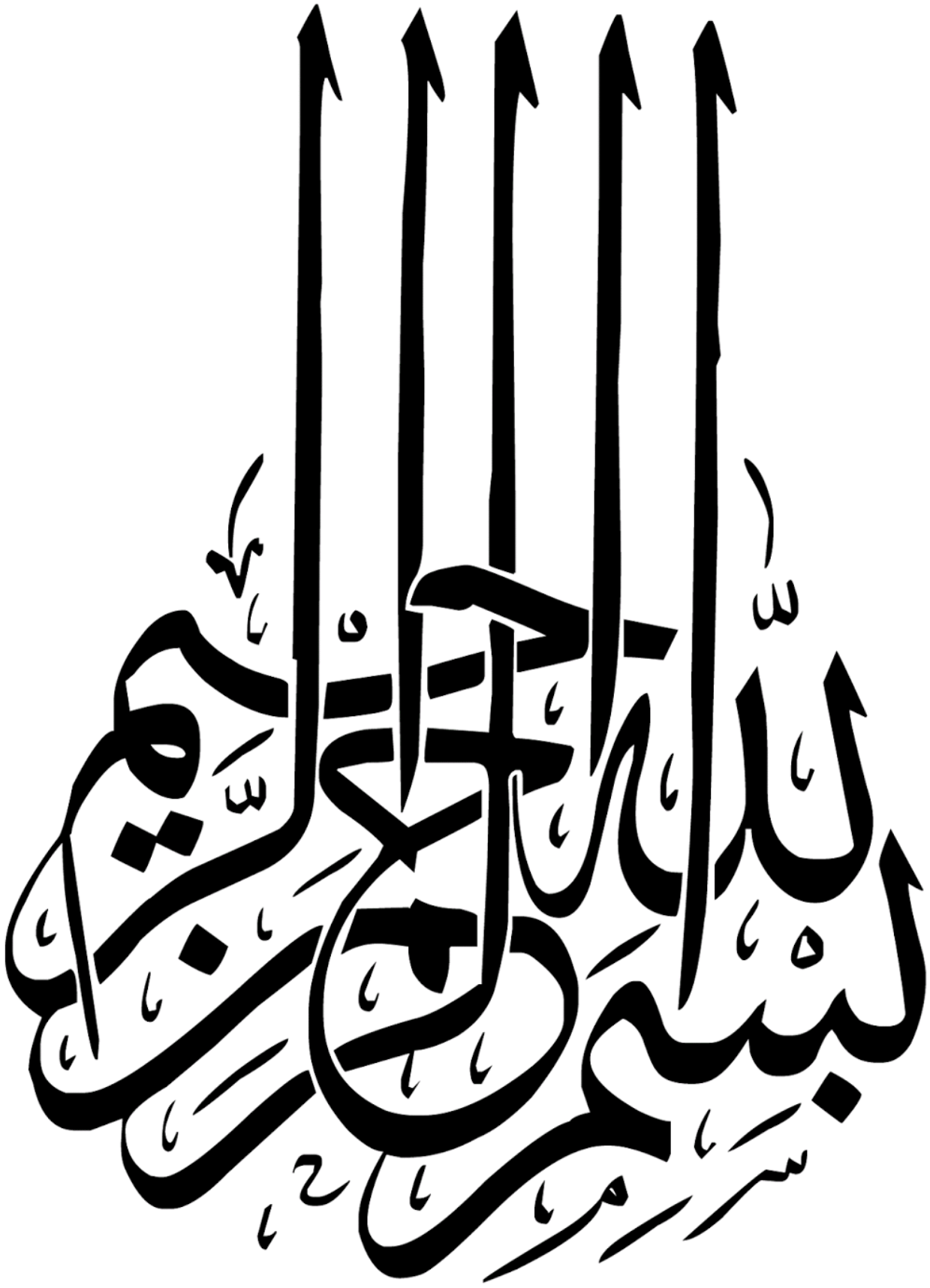
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

اللهم انفعنا بما علمتنا وعلمنا ما ينفعنا وزدنا علما

اللهم أضئ بالعلم طريقنا، وقوي به سواعدنا

وأشدد به من عزائنا

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم وأكرمنا بنور الفهم

و افتح علينا بمعرفة العلم، وحسن أخلاقنا بالحلم

اللهم ارزقنا العلم النافع الذي يقربنا منك

اللهم بعزتك وجلالك أحفظنا من شتات الأمرومس

الضروضيق الصدروعذاب القبروحلول الفقروتقلب

الدهروالعسربعد اليسروالعقوق بعد البروأمنن

علينا بدوام العافية والستر.

إهـــداء

الحمد لله الذي أعانني على انجازهذا العمل المتواضع وعلى نيل الشهادة التي أهديها إلى :

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ..... إلى من سهرت الليالي تنير دربي.

إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني ..... إلى نبع العطف والحنان إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية سليمة.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح ..... وسلاحها العلم والمعرفة

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيئ ..... إلى من سعى إلى راحتي ونجاحي إلى أعظم وأعزرجل في الكون، أبي العزيز سليمان.

إلى أحب الناس الى قلبي ومنبع قوتي وسندي إخوتي :

محمد، حسان، رشيد، سعيد، عمار.

إلى أجمل هدية في الحياة، إلى من أحاطتني بالجد والرعاية، ور افقتني في دروب الحياة، إلى أعز الناس إلى قلبي : أختي فريدة

إلى زوج أختي سفيان، وبناتها : هديل، شهد، ألاء

إلى أزواج أخواتي وأولادهم : يامنة، كريمة، رزيقة، دارين.

إلى من كانت نعم الأخت والصديقة وعنوان للمحبة وزميلتي في المذكرة :نورهان إلى أعزوأغلى صديقاتي: دعاء، أميرة، نبيلة، أحلام، رندة

إلى كل من تكلمت معها كلمة و ابتسمت معها ابتسامة.

إلى كل من أحبهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

إلى جميع الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي.

خديجة

إهـــداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره ... ولا يطيب النهار إلا بطاعته ... ولا يطيب الحياة إلا بذكره وعبادته... من وفقتني في جميع الخطوات ... ولي ما في قلبي من دعوات من عالي سبع سموات جل جلاله ... إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... وهدى الأمة ... نبي الرحمة

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من تحت أقدامها تنام أول أمنياتي ... وفوق رأسها أجمل محطات القبل

إليك يا شمعة حياتي ... وجنتي ... يا نبع الحنان ولحن الأمل... أمي

وهل بعد أمي تنطق جمل ... إلي من تعب من أجل راحتي وشاركني عناء مشواري ورحلتي ... يا سندي وقدوتي.. يا رفيق الدرب ... يا أبي

إليك من زرع بذرتي فو انيس تضئ العتمة ... يا حضن الرضا ... ونبض المودة ... جدي وجدتي

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها تحت سقف واحد ... إخوتي وعائلتي

إلى من رسموا من الدموع ألف ابتسامة ... ينابيع الصدق ورفقاء الدرب بهنائه وشقائه وجمعتني الأقدار بهم عبر سنوات الدراسة تاركين بصمات الوفاء في ذاكرتي صديقاتي: فراح، منى، نسرين، خديجة

إلى كل من ترك في قلبي ذكرى طيبة

لكم أهدي ... ثمرة كفاحي وجهدي ...

نورهان

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين انطلاقا من قوله عزوجل ﴿وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ الآية من سورة لقمان. وقوله ﷺ ﴿مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرُ اللهَ﴾ نتوجه إلى الله عزوجل خالقنا والمنعم علينا بنعمه التي لا تحصيها والمتفضل علينا بكرمه وجوده، بالحمد والثناء الذي يليق بجلالته وعظمته إذ وفقنا إلى انجاز هذا العمل، ونسال الله أن يجعلهم في ميزان حسناتنا، يوم نلقاه، انه ولي ذلك والقادر عليه، واعترافا بالفضل لأهله فإننا نتقدم بشكرنا وامتنانا وخالص تقديرنا إلى أستاذنا ﴿ لطيف وليد ﴾

حفظه الله لرعايته لنا وتفضله بكل كرم، بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعلى مساعدته لنا، فنسال الله أن يبارك له في عمله وصحته

مهما كانت الكلمات التي سنقولها لوصفها ستنفي فخرا واعتزازا لاسمها ولن نوفيها ذرة من حقها نوجه كلماتنا إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى أمهاتنا

إلى من أنار درب كل فتاة بوجوده، إلى سنج كل فتاة في الحياة شكرا أبائنا أطال الله في أعماركم

ولا ننسى أن نشكر كل من ساعدنا وساهم في إعانتنا على هدا البحث ووفق بجانبنا لتخطي الصعوبات التي مررنا بها، وعلى رأسهم عائلتنا أطال الله عمرهم، شكر موصول لكافة الأصدقاء والرفاق الذين تقاسمنا معا سنوات الدراسة

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية واخص بالذكر لجنة المناقشة على قبول مناقشة المذكرة.

الملخص:

يعد موضوع السيولة والربحية من الموضوعات التي نالت ولا تزال اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والكتاب، وهذا ما تهدفه الدراسة إلى معرفة أثر السيولة على تحقيق عوائد في البنوك التجارية الجزائرية في إيجاد طبيعة العلاقة وكيفية تحقيق التوازن بين العوائد العالية والوفاء بالمتطلبات السيولة. في ظل سعي مساهميها وملاكها لتحقيق أعلا معدلات الربحية في مقابل ضمان مودعيها حصولهم على أموالهم متى أرادوا، مع خصوصية عملها القائم على أموال الغير، سواء اقتراضا أو إقراضا،وبسبب صغر حجم رؤوس أموالها يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة، اثر التغيرات والتطورات التي شهدتها البيئة البنكية الجزائرية،بعد الإصلاحات التي عرفتها كنتيجة للعولمة المالية والاقتصادية.

وتتلخص فكرة البحث حول دراسة مجموعة من البنوك الجزائرية وكعينة تم اختيار بنكين عامين وهما بنك الوطني الجزائري و البنك الجزائر الخارجي، للفترة الممتدة (2013،2017) باستخدام نسب السيولة المتمثلة في نسبة السيولة النقدية، نسبة السيولة القانونية، ونسب الربحية لبيان تأثرها بالنسب السيولة والتي هي معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الموجودات

إن أهم ما تم استنتاجه أن نسب السيولة كانت أفضل من نسب الربحية وهذا ما يدل على أنه كلما ارتفعت السيولة انخفضت الربحية، أي أن العلاقة بين نسبتين هي علاقة عكسية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، السيولة، الربحية، المخاطر

Résumé:

La question de la liquidité et de la rentabilité est l'un des sujets qui ont suscité et suscitent toujours un grand intérêt des chercheurs et des écrivains, et c'est ce que l'étude vise à connaître l'effet de la liquidité sur la réalisation des rendements dans les banques commerciales algériennes en trouvant la nature de la relation et comment parvenir à un équilibre entre des rendements élevés et le respect des exigences de liquidité. À la lumière de la recherche de ses actionnaires et propriétaires pour atteindre les taux de rentabilité les plus élevés en échange de la garantie à ses déposants qu'ils obtiennent leur argent quand ils le veulent, avec la confidentialité de son travail basé sur l'argent d'autrui, qu'il soit emprunteur ou prêteur, et en raison de la petite taille de son capital, il la rend vulnérable à de grands risques, du fait des changements et de l'évolution de l'environnement bancaire algérien. Après les réformes que j'ai connues à la suite de la mondialisation financière et économique

L'idée de la recherche est résumée dans l'étude d'un groupe de banques algériennes et comme échantillon, deux banques publiques ont été retenues, à savoir la Banque nationale d'Algérie et la Banque étrangère algérienne, pour la période prolongée (2013-2017) en utilisant les ratios de liquidité représentés dans le ratio de liquidité, le ratio de liquidité légale et les ratios de rentabilité pour indiquer leur impact sur les ratios de liquidité qui sont C'est le taux de rendement des capitaux propres et le taux de rendement des actifs

La conclusion la plus importante est que les ratios de liquidité étaient meilleurs que les ratios de rentabilité, ce qui indique que plus la liquidité est élevée, plus la rentabilité est faible, ce qui signifie que la relation entre deux ratios est une relation inverse.

Mots clés: banque commerciale, liquidité, rentabilité, risque

فهرس المحتويات

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
❖ **الإهداء**	
❖ **الشكر والتقدير**	
❖ **الملخص**	
❖ **فهرس المحتويات**	**I**
❖ **قائمة الجداول**	**V**
❖ **قائمة الأشكال البيانية**	**VI**
❖ **مقدمة**	أ
الفصل الأول: البنوك التجارية وإدارة ميزانيتها.	
➢ **تمهيد**	8
➢ **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.**	9
– المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية.	9
1– نشأة البنوك التجارية.	9
2– تعريف البنوك التجارية.	9
– المطلب الثاني: خصائص ووظائف وأنواع البنوك التجارية.	10
1– خصائص البنوك التجارية.	10
2– وظائف البنوك التجارية.	11
3– أنواع البنوك التجارية.	11
– المطلب الثالث: سياسات البنوك التجارية.	12
➢ **المبحث الثاني: ميزانية البنوك التجارية وإدارة الأصول و الخصوم.**	15
– المطلب الأول: إدارة الأصول وإدارة الخصوم في البنوك التجارية.	15
– المطلب الثاني: ميزانية البنك التجاري.	19
❖ **خلاصة الفصل.**	26
الفصل الثاني: السيولة والربحية والمخاطر في البنوك التجارية.	
➢ **تمهيد**	28

➢ **المبحث الأول: السيولة المصرفية.**	29
– المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية	29
1- تعريف السيولة.	29
2- تعريف السيولة المصرفية.	29
3- أهمية السيولة المصرفية.	30
– المطلب الثاني: مكونات إدارة السيولة المصرفية.	30
– المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية.	34
– المطلب الرابع: قياس نسب السيولة المصرفية.	34
– المطلب الخامس: نظريات إدارة السيولة المصرفية.	37
➢ **المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية.**	39
– المطلب الأول: تعريف الربحية.	39
1- تعريف الربح.	39
2- تعريف الربحية.	39
– المطلب الثاني: العوامل المساعدة لتحقيق الربحية.	40
– المطلب الثالث: نسب الربحية.	40
– المطلب الرابع: علاقة بين السيولة والربحية وكيفية الموازنة بينهما.	41
1- العلاقة بين السيولة والربحية.	41
2- الموازنة بين السيولة والربحية في البنك التجاري.	42
– المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية.	43
➢ **المبحث الثالث: المخاطر وإدارة المخاطر.**	46
– المطلب الأول: مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر.	46
1- تعريف الخطر.	46
2- تعريف المخاطر.	46
3- أنواع المخاطر.	46
4- تعريف إدارة المخاطر.	48

– المطلب الثاني: تعريف مخاطر السيولة ومصادرها.	50
1– ماهية مخاطر السيولة.	50
1–1– تعريف مخاطر السيولة.	50
1–2– مصادر مخاطر السيولة.	51
– المطلب الثالث: ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة.	53
– المطلب الرابع: إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل.	53
أ– تعريف لجنة بازل.	53
ب– مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بتزل.	53
❖ **خلاصة الفصل.**	56
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية.	
➢ **تمهيد**	58
➢ **المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة (بنك BEA، BNA).**	59
– المطلب الأول: تعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA.	59
1– نشأته.	59
2– تعريفه.	60
3– مهامه.	60
4– أهدافه.	61
5– الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.	62
– المطلب الثاني: تعريف بالبنك الجزائر الخارجي **BEA**.	63
1– نشأته.	63
2– تعريفه.	63
3– وظائفه.	63
4– أهدافه.	64
5– الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BEA.	65
➢ **المبحث الثاني: مدى تأثير السيولة على أداء البنكين (BEA، BNA).**	66

– المطلب الأول: أثر السيولة على عوائد البنك (BEA، BNA) للفترة 2013–2017	66
1– تحليل السيولة في بنكين (BEA، BNA).	66
الفرع الأول: حساب نسبة السيولة النقدية ونسبة تغيرها.	66
أولا: نسبة السيولة النقدية.	66
ثانيا: نسبة التغيير للسيولة النقدية.	67
الفرع الثاني: حساب نسبة السيولة القانونية ونسبة تغيرها.	68
أولا: نسبة السيولة القانونية.	68
ثانيا: نسبة التغيير للسيولة القانونية.	69
الفرع الثالث: حساب نسبة الربحية لبنك (BEA وBNA) للفترة 2013–2017	72
أولا: معدل العائد على الموجودات.	72
ثانيا: نسبة نمو معدل العائد على الموجودات.	73
الفرع الرابع: حساب معدل العائد على الملكية ونسب نموهما.	73
أولا: معدل العائد على حق الملكية.	73
ثانيا: نسبة نمو معدل العائد على حق الملكية.	74
❖ **خلاصة الفصل.**	78
❖ **الخاتمة.**	80
❖ **قائمة المراجع.**	84
❖ **قائمة الملاحق.**	

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية العامة للبنوك التجارية	19
02	نسبة السيولة النقدية لبنكين BNA وBEA	67
03	نسبة التغير للسيولة النقدية لبنكين BNA وBEA	68
04	نسبة السيولة القانونية لبنكين BNA وBEA	69
05	نسبة التغير للسيولة القانونية لبنكين BNA وBEA	70
06	نسبة العائد على الموجودات لبنكين BNA وBEA	72
07	نسبة التغير لمعدل العائد على الموجودات لبنكين BNA وBEA	73
08	معدل العائد على حقوق الملكية لبنكين BNA وBEA	74
09	نسبة نمو معدل العائد على حقوق الملكية لبنكين BNA وBEA	74

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مكونات إدارة السيولة المصرفية	33
02	العوامل المؤثرة في ربحية البنوك	45
03	أنواع المخاطر	49
04	مصادر مخاطر السيولة	52
05	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	62
06	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي	65
07	نسبة السيولة للبنكين BNA و BEA	71
08	نسبة الربحية للبنكين BNA و BEA	75
09	نسبة السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري	76
10	نسبة السيولة والربحية لبنك الجزائر الخارجي	77

مقـدمــة

مقدمة:

اتسعت أعمال البنوك وازدادت نشاطاتها ومعاملاتها، وتغيرت النظرة للبنوك من كونها مجرد مكان لتجميع الأموال واقتراضها، إلى مؤسسة مالية تؤدي دورا هاما، من خلال الخدمات البنكية والمالية التي تقدمها للمجتمع إضافة لدورها الحيوي في خدمة اقتصاديات الدول وتنميتها. والدي تطمح من خلاله لتحقيق أكبر قدر من الأرباح لزيادة أموال المساهمين في ظل بيئة عمل تتميز بالتطورات الحديثة، والمخاطر العالية، والمنافسة الشديدة. لدا وجب على هده البنوك العمل على إدارة معاملاتها ونشاطاتها وفق استراتيجيات وسياسات تمكنها من التوفيق بين متطلبات السيولة وتحقيق الربحية، حيث تسعى البنوك دائما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل سيوجهها خطر عدم إمكانية تغطية سحوبات المودعين المفاجئة التي يطلق عليها خطر السيولة فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح.

من هنا على البنك أن يوازن بين السيولة والربحية بشكل جيد وسليم وعليه تقيم الأداء في البنوك التجارية لها أهمية خاصة في متابعة العمل البنكي للتعرف على أوجه نشاطات استثمار المختلفة. ذلك أن ارتفاع السيولة يعني احتفاظ البنوك بالأموال والموارد المالية العاطلة وغير مستثمرة، ما يعني عدم توظيفها في مجالات تدر لها عوائد وتحقق لها أرباحا، وهذا في ظل حجم كبير من النفقات سواء المتعلقة بفوائد الودائع أو العامة. وضرورة احتفاظه بقدر من السيولة سواء داخل هده البنوك أو كاحتياطات لدى البنوك المركزية.

يعد استخدام نسب السيولة والربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء البنوك للوصول إلى الأفضل طرق ممكنة للأداء لأن الأرقام المجردة في القيم المالية لا تعكس وبشكل واضح حقيقة المركز المالي لذا فان الأمر يستلزم الأرقام ونسب السيولة والربحية وتكشف عن العلاقة الموجودة في هذا القوائم.

مقدمة:

الإشكالية:

البنوك هي القلب النابض للاقتصاد الوطني وركيزة من ركائزه، وتسعى مقابل الاحتفاظ بأموال المودعين لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في الأرباح نتيجة استثمار أموالها ودلك من خلالها وظائفها ونشاطاتها، ومن كل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف تؤثر السيولة على عوائد البنوك التجارية ؟

ويندرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

– كيف تؤثر السيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية ؟

– هل هناك علاقة بين السيولة والربحية ؟ وما طبيعة هده العلاقة ؟

– ما هي أهم الأدوات والإجراءات التي تستعملها البنوك التجارية لإدارة سليمة للسيولة؟

– هل تعتبر مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية؟

الفرضيات:

– تأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية بمكونيها العامة والخاصة

– توجد علاقة بين السيولة والربحية وهي علاقة عكسية ، حيث كلما زادت السيولة قلت الربحية والعكس صحيح.

– من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك لإدارة السيولة هي اللجوء إلى البنك المركزي ، والاقتراض من المؤسسات المالية ، تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض .

– تعتبر مخاطر السيولة من العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هده الدراسة من خلال تناول لقطاع مهم من مكونات الاقتصاد وهو القطاع المصرفي الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد والذي يمكن أن يساهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة ، حيث أنها تعمل في بيئة تتسم بالتطور واشتداد المنافسة ، لذا وجب عليها البحث على أنجع الاستراتيجيات و السياسات الكفيلة بإدارة أصولها وخصومها لتحقيق أهدافها الأساسية المتمثلة في تحقيق الأرباح دون المساس بقدرتها على تلبية متطلبات السيولة لمودعيها

أهداف الدراسة:

تتجلى أهداف الدراسة فيما يلي:

– التعرف على السيولة المصرفية ومخاطرها على البنوك التجارية

– معرفة طبيعة العلاقة بين السيولة وربحية البنوك التجارية

– التعرف على أساليب إدارة البنوك لمواردها واستثماراتها وذلك بتركيز على السيولة والربحية

– بيان أثر مؤشرات السيولة في عوائد البنوك التجارية ومدى امكانية البنوك في تعظيم أرباحهما دون الافراط بالسيولة التي لديها .

– المقارنة بين البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري

– **أسباب اختيار الموضوع:**

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس وليد صدفة وإنما نتيجة لعديد من اعتبارات نذكر منها:

– **أسباب موضوعية:** تتمثل في:

توافق موضوع البحث مع التخصص العلمي للطالب

الأهمية البالغة التي تكتسي موضوع البحث

الاهتمام المفرط للبنوك بالعلاقة بين السيولة والربحية

أهمية البنوك وزيادة في إقبال والاعتماد عليها فهذا يستدعي ضرورة الاهتمام بإدارة سيولتها بكفاءة عالية وضرورة دراسة أدوات التي تساعدنا من التقليل من خطر السيولة

– **أسباب خاصة (ذاتية):** تتمثل في:

الميول الشخصي للدراسة في المجال البنكي (المصرفي)

الرغبة في تقديم إضافة فيما يخص موضوع البحث من خلال إسقاط الدراسة النظرية على إحدى البنوك التجارية الناشطة في الجزائر

الدور الرائد الذي تلعبه أدوات إدارة السيولة في تنمية اقتصاد

- منهج الدراسة:

في سبيل إحاطة النظرية والتطبيقية لإشكالية البحث محل الدراسة يتم السعي إلى توظيف منهجين هما:

- **المنهج الوصفي:** وهو المنهج المناسب لوصف واستعراض الإطار النظري فهو يمكننا من جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة وتحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لأثر السيولة على عوائد البنوك التجارية

- **المنهج التحليلي:** حيث استخدام هدا المنهج في الفصل الأخير وذلك انطلاقا من جمع المعلومات من بنك الوطني الجزائري (BNA)وبنك الخارجي الجزائري(BEA) والمقارنة بينهما

الدراسات السابقة: حضي موضوع أثر السيولة المصرفية على عوائد البنوك التجارية بنصيب كبير من الأبحاث والدراسات التي قدمت في الملتقيات والمؤتمرات وفي عدد كبير من الدول ، وهذا لأهميتها البالغة ، ولقد وقع الاختيار على الدراسة السابقة التالية .

- الدراسة الأولى : من إعداد الطلبة بوعافية خالد ، مومن بوكش جابر ، وطاغية بوبكر ، جاءت هذه الدراسة بعنوان ،السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة ، دراسة تطبيقية على مصرف تجاري وأخر إسلامي ، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم علوم اقتصادية ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج هي :

- البنوك التجارية هي بنوك تقليدية يرتكز نشاطها على الوساطة المالية ، أي قبول الودائع من الجمهور ومنح الائتمان ، عكس البنوك الإسلامية التي تدخل في العملية كشريك في الجهد سواء بالمال أو دعم .

- طريقة العائد والمخاطرة من طرق المستعملة لتقييم أداء البنوك التجارية أو الإسلامية

- الدراسة الثانية : من اعداد الطالب بن سعدون سيف الاسلام ،جاءت هذه الدراسة بعنوان ،أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية ، دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013،2017 ، جامعة 8ماي 1945 قالمة ، كلية علوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، قسم علوم التسيير ،وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي :

- اعتماد البنوك العامة على البنك المركزي ويقينها التام بأن أية عجز في سيولتها سيتم تداركه من البنك المركزي أي بصورة كبيرة إلى ضعف تسييرها وهذا أدى إلى تراجع العوائد .

- وجود وكالات تابعة للبنوك العامة تمتاز بأعباء تشغيلية ضخمة في مقابل فإنها لاتحقق أية عوائد وهو ما ينعكس سلبا على نتيجة البنك ككل

- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة على عينة من البنوك التجارية (بنك الوطني الجزائري BNA،بنك الخارجي الجزائريBEA)

- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة على مدى خمس سنوات (من سنة 2013 الى سنة 2017)

- صعوبات الدراسة:

من المعلوم أن لكل دراسة أو بحث صعوبات وعقبات تختلف باختلاف الموضوع والبيئة وزمن الدراسة، وعليه بات بإمكاننا إحصاء الصعوبات التي واجهتنا خلال فترة انجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيمه بدورها إلى شقين :

- صعوبات متعلقة بالجانب النظري:

قلة المراجع التي تناولت العلاقة الموجودة بين السيولة والربحية في البنوك ، فأغلبية المراجع قد تناولت ماهية السيولة والربحية وأهملت العلاقة الموجودة بين هذين المتغيرين

قلة المراجع بالغة العربية التي تدرس أثر السيولة على عوائد البنوك التجارية

- صعوبات متعلقة بالجانب التطبيقي:

أزمة الوباء التي تعرض لها العالم (كورونا) والتي أعاقت لنا التواصل مع الأساتذة لشرح لنا الجانب التطبيقي

صعوبة الحصول على المعلومات الكافية الخاصة بعمل البنكين والتعرف على طبيعة عمله

عدم التزام البنوك العامة الجزائرية بقواعد الإفصاح عن قوائمها المالية

هيكل الدراسة:

من أجل تقديم هذا الموضوع في صورة صحيحة وملائمة وبغية إعطاء حقه من التفاصيل قمنا بتقسيمه إلى:مقدمة ، فصلين نظريين و وفصل تطبيقي ، وانتهت بخاتمة ويمكن استعراض ذلك على النحو الأتي :

تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع ، في حين الفصل الأول كان بعنوان البنوك التجارية وإدارة ميزانيتها ولقد قسمناها إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول عن ماهية البنوك التجارية تناولنا فيها نشأة

ومفهوم وخصائص ووظائف البنوك التجارية وكذلك السياسات التي يتبعها البنوك التجارية ، أما في المبحث الثاني تناولنا فيه ميزانية البنوك التجارية وإدارة أصولها وخصومها .

أما في الفصل الثاني فكان تحت عنوان السيولة والربحية والمخاطر في البنوك التجارية ، فالبنسبة للمبحث الأول تحدثنا فيه السيولة المصرفية وتطرقنا إلى مفهومها ومكوناتها وكذلك العوامل المؤثرة فيها وطريقة قياس نسبها ،أما في المبحث الثاني فكان تحت عنوان الربحية في البنوك التجارية وتناولنا فيه التعريف والعوامل والنسب الربحية وكذلك العلاقة بين السيولة والربحية وكيفية الموازنة بينهما العوامل المؤثرة فيها ،في حين كان المبحث الثالث بعنوان مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية وتناولنا فيه كل من مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر ومخاطر السيولة ومصادرها والضوابط الحد من هذه المخاطر وكيفية إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل .

أما الفصل الثالث فقد خصصناه إلى الدراسة التطبيقية لبنكي الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي في الفترة الممتدة من (2013. 2017)، حيث أن المبحث الأول كان بعنوان تقديم عينة الدراسة بنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي ،أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان مدى تأثير السيولة على أداء البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي .

وأخيرا خاتمة عامة بمثابة حوصلة عن الموضوع وكذا تقديم توصيات واستنتاجات لما تما دراسته خلال البحث .

الفصل الأول

البنوك التجارية وإدارة ميزانيتها

تمهيد:

يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ، ومنح الائتمان ، فالبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة وأولئك الذين يحتاجون لهذه الأموال ، ويعد البنك التجاري من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد وهذا بفضل الخصائص التي سندرسها في هذا الفصل والتي تنفرد بها عن المؤسسات المالية الأخرى .

سنحاول في هدا الفصل التعرف على البنوك التجارية وذلك من خلال تقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.
- المبحث الثاني: ميزانية البنوك التجارية وإدارة الأصول والخصوم .

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ماتقوم به من أعمال ، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد ،وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه .

المطلب الأول: نشأ ومفهوم البنوك التجارية

تشير أدبيات المالية إن أول مصرف تجاري قد أسس في مدينة البندقية جنوب ايطاليا (1157) ثم توالى ظهور المصارف في عدد من المدن التجارية الرئيسية في دلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشا أول مصرف عام (1609) وفي لندن نشا بنك انجلترا عام (1694) وبنك فرنسا عام (1800). وجاءت كلمة بنك (BANK) من الكلمة الفرنسية (Banque) بمعنى الخزانة والكلمة الايطالية (Banca) وتعني المكتب أو الطاولة أو المكان الذي كان يجلس فيه عدد من التجار أو الصاغة في ايطاليا.[1]

حيث كان التجار والمرابيين و الصياغ في أوروبا يقبلون أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وان أصحاب هده الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام باقتراضها ومن هنا أخد البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هده الودائع لقاء فائدة أيضا.[2]

- تعريف البنوك التجارية:

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية وهي كلمة " B A N C O" والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد و تداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد بيه المنضدة و تجري فيه المتاجرة بالنقود.[3]

- ويمكن تعريفها أيضا هي تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الإعمال المصرفية والتي تشمل تقديم الخدمات المصرفية لاسيما قبول الودائع بأنواعها المختلفة (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل، والخاضعة لإشعار)

[1]- أسعد حميد العلي، 'ادارة المصارف التجارية، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، ، الأردن ،عمان 2013، ص17.

[2]- العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمين، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006، ص3، مذكرة منشورة.

[3]- مرجع نفسه، ص3، مذكرة منشورة.

واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا بالإقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بيه القانون (المادة من القانون البنوك رقم24 لسنة 1971).[1]

– ويمكن القول بان المصرف التجاري هو كل مؤسسة متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية وتحت الطلب أو الأجل وتفتح الاعتمادات وتحصل الصكوك المسحوبة من العملاء أو عليهم وتمنح كافة أنواع القروض وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى ولا تعتبر المصارف التي يكون عملها الرئيس التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي أو لا تقبل الودائع تحت الطلب مصارف تجارية، وتمتاز المصارف التجارية عن غيرها هو تخصصها في قبول وخلق الودائع الجارية.[2]

– من خلال هده التعاريف نتبنى هدا التعريف " البنك التجاري هو تلك المشاة التي تقبل ودائع الأفراد و الهيئات و المؤسسات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هده الودائع في منح القروض و السلف ن وتسمى أحيانا بمصارف الودائع واهم ما يميزها على غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وينتج عن دلك ما يسمى بخلق النقود "Money création ( )".[3]

المطلب الثاني: خصائص ووظائف وأنواع ا لبنوك التجارية

– خصائص البنوك التجارية:

تتسم المصارف التجارية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى وفيما يلي أهم هده الخصائص:[4]

1– مبدأ التدرج: فالمصارف التجارية تقع في الرتبة الثانية في الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي الذي يقع في قمة الهرم المصرفي، الذي يقوم بمهام الرقابة و الإشراف على هده المصارف بالعديد من الوسائل التي يطبق عليها أدوات السياسة النقدية.

2– التعدد والتنوع: فالمصارف التجارية تتعدد و تتنوع في العديد من الأسواق المحلية والخارجية، وليس هناك حدود جغرافية لعمل المصرف التجاري، وتعتبر الفرص السوقية المتمثلة في الربح العامل الرئيسي المحدد لعمل المصرف وتوسعه

3– توليد الودائع: تقوم المصارف التجارية بتوليد الودائع الجارية الجديدة من خلال ما تقوم بيه من عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة فالودائع الجارية تمثل نقودا لم تكن موجودة بالأصل، وهي تستمد صفة النقود من كونها مقبولة بشكل عام وقادرة على أداء وظائف النقود، وتختلف

[1]– خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة السادسة، ، الأردن، عمان، 2009، ص35.

[2]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصاريف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، ، الأردن، عمان، 2010،ص 57–58.

[3]– حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى، ، الأردن، عمان، 2006، ص212.

[4]–إياد عبد الفتاح السنور، تسويق المنتجات المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015م– 1436ه، ص 47–48.

مصادر من كونها مقبولة بشكل عام وقادرة على أداء وظائف النقود، وتختلف مصادر النقود بالاختلاف وتباين أشكال وأهداف البنك التجاري، ولكن تعتبر النقود الائتمانية التي يصدرها البنك المركزي هي المصدر الوحيد والمحدد لجميع الوحدات النقدية في المصرف، كما أن تتماثل في قيمتها النسبية بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان.

- وظائف البنوك التجارية:

تقسيم الوظائف البنوك التجارية إلى قسمين، وظائف تقليدية قديمة ووظائف حديثة.[1]

أ- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

1- قبول الودائع بمختلف أنواعها وتتألف الودائع من الأنواع التالية:

1-1ودائع الأجل: وديعة تودع لدى مصرف تجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها.

1-2ودائع تحت الطلب :(الحساب الجاري) تودع لدى المصرف دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء أثناء الدوام الرسمي للمصرف، ولا يدفع البنك فائدة على هدا النوع من الودائع.

1-3ودائع تحت إشعار: الوديعة التي لا يمكن لصاحبها السحب منها إلا بعد إخطار الصرف فترة زمنية متفق عليها.

2- توظيف موارد المصرف التجاري على شكل قروضه ممنوحة للعملاء أو استثمارات متعددة.

ب- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:

تقديم خدمات استثمارية للعملاء بما يتعلق بأعمالها ومشاريعهم التنموية

- المساهمة والدعم في التمويل مشاريع التنمية.
- المساهمة والدعم في تمويل مشاريع سكنية.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لحساب العملاء.

-إصدار خطابات الضمان.

-تحويل العملة للخارج.

-إصدار شيكات سياحية.

- أنواع البنوك التجارية:

تقسم أنواع البنوك التجارية حسب القطاع التي تختص بتمويله أو تقديم الائتمان له، ودلك وفق المجموعة من المعايير أهمها مكان وجودها وبذلك فهي تقسم إلى ما يلي:[2]

[1]-أنيس البكري، النقود والبنوك، وليد صافي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، عمان، سنة 2008، ص 112-114.

[2]- إياد عبد الفتاح السنور، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

1- المصارف الفرعية:

وهي نوع من المؤسسات المالية مملوكة أو مدارة لنفس الشركة وتقدم خدماتها المصرفية من خلال عدة فروع في مكان واحد أو أكثر، ويتم الرقابة على هده الفروع من خلال المركز الرئيسي للمصرف. قد يحدث هناك اختلاف معين في الخدمات المصرفية المقدمة من الفروع، لكنها تقوم بكافة الأعمال التقليدية للمصارف التجارية مثل:

-تقديم الائتمان قصير الأجل

-الائتمان متوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

2- الشركات البنكية القابضةّ:

تقوم على أساس المساهمة الفعلية في رؤوس أموال التابعة لها، والتعاون بين الشركات الأعضاء في المجموعة دون احتكار معلن، وعموما فان الغرض الأساسي للشركة القابضة (شركة الأم) هو المشاركة في رأسمال شركة أو عدة شركات أخرى تابعة أو وليدة لها.وتجدد بعض القوانين غرض الشركة القابضة بالمساهمة في رأسمال شركات أخرى للسيطرة عليها، وإدارة محفظة الأوراق المالية فيها أيضا، ولا تسمح أن تمارس أي نشاط اقتصادي أخر.

3- المصاريف الدولية:

هي عبارة عن التوسع للمصرف الأم في الأسواق الدولية الخارجية حيث يتم ذلك إما من خلال مكاتب التمثيل أو من خلال الفروع. وتقدم هده المصارف الكثير من الخدمات المالية والمصرفية التي يقدمها المصرف الأم، ومن الأمثلة عليها

SAMBA , HSBC, STANDARD CHARTERED

4- المصارف الشاملة:

وهي مصارف تقوم بتقديم جميع الخدمات المالية والمصرفية ولجميع القطاعات، فالصيرفة الشاملة لا تقوم على مفهوم التخصص من حيث ارتباطها بقطاع معين، بل أنها تتعامل مع جميع القطاعات من خلال قدرتها على توجيه المدخرات فيها إلى استثمارات مجدية. كما أن هدا النوع من المصارف لا يقتصر في مصادر تمويله على قطاع واحد، ولا يوجد ائتمانه إلى قطاع معين، وهو يقدم خدماته المصرفية بعيدا عن الرصيد الذي يحتفظ بيه العميل لديها.[1]

المطلب الثالث: سياسيات البنوك التجارية

سياسات البنوك التجارية هي التي تحكم من خلالها هده البنوك عملياتها وتحدد طبيعتها، ومداها، وكافة ما يتصل بما تقوم بيه، وتتمثل هده السياسات بسياسة الربحية وسياسة السيولة و سياسة المخاطر، وهي كما يلي :[2]

[1]- مرجع سابق، ص 51.

[2]- فليح حسن خلق، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، ، الأردن، عمان، 2006م، ص 345.

1- سياسة الربحية: أن البنوك التجارية تتخذ سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك، وبالذات الخاصة منها، يرتكز في الوصول إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، في حين أّن البنوك التجارية التي تمتلكها الدولة يمكن أن تسعى لتحقيق عدة أهداف أساسية من بينها الربح، خاصة وان الهدف تحقيق الأرباح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى ما يلي :

1- مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء تلك المتعلق بمخاطر عدم السداد، والتي تتمثل بالديون المعدومة، أي لا يتم تحصيلها، وانخفاض قيمة الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية وغيرها، أو المخاطر الناجمة عن التصفية الإجبارية عندما يصاب البنك التجاري بخسائر، وتوجه المودعين لطلب سحب ودائعها، والمخاطر الأخرى التي يمكن أن تتصل بمخاطر السرقة و الاختلاس، وغيرها.

2- إن الإرباح تعتبر مهمة من اجل زيادة احتياطات رأس المال من اجل القيام بالتوسعات في عمل البنك التجاري من خلال عملياته الاقراضية أساسا، والاستثمارية عن طريق إعادة استخدام الأرباح لتحقيق ذلك.

3- إن الأرباح تعتبر مهمة وضرورية من اجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأسمال البنك عن طريق شراء الأسهم، أو عن طريق اقتناء السندات التي يقوم بإصدارها في حالة حاجة لتمويل عمليات، أو من اجل التوسع.

4- إن الأرباح توفر ثقة اكبر في البنك التجاري، وبالتالي زيادة التعامل معه، واتساع عملياته نتيجة زيادة أرباحه.

وهدف زيادة الأرباح لا تمثل فقط بزيادة الأرباح كرقم أو مقدار مطلق، وإنما زيادة الربحية للسهم الواحد، وكذلك الوقت الذي يتم فيه تحقيق الأرباح، حيث أن التفضيل يبرز لتحقيق ربح حالي بدلا من تحقيق الربح لاحقا، وبحيث يمكن إعادة استخدام الأرباح المتحققة الآن في الحصول على عائد منها، وتقليل المخاطر الناجمة عن تحقيق ربح بعد فترة زمنية أطول.

2- سياسة السيولة: وتتمثل بكافة الإجراءات التي يتخذها البنك التجاري من اجل توفير أقصى درجة سيولة ممكن عند استخدام للموارد التي تتاح لديه، ولان الودائع الجارية تشكل الجزء الأكبر من موارد البنك التجاري، ومن الودائع لديه، لهذا فان عليه إن يكون قادرا باستمرار على تلبية طلبات المودعين بالسحب على ودائعهم في الوقت الذي يطلبون فيها أموالهم، خاصة وان طلب المودعين هذا على ودائعهم الجارية غير قابل للتأجيل أو التأخير أو الانتظار، بسبب كونها ودائع حين الطلب، إذ أن عدم توفير إمكانية السحب على ودائعهم الجارية هذه يفقد المودعين ثقتهم بالبنك التجاري، وهذا قد يؤدي إلى زيادة السحوبات على الودائع في مثل هذه الحالات، الأمر الذي يمكن أن يعرض البنك إلى الإفلاس، وكما تحقق فعلا لبعض البنوك نتيجة نقص السيولة لديها، وازدياد حالات السحب على الودائع، كما أن السيولة لدى البنك التجاري تجعلها قادرة على تلبية طلبات المتعاملين معه، بحيث يكون مستعدا باستمرار على منحهم القروض والتسهيلات التي تبرز حاجتهم إليها.

والسيولة التي تحتفظ بها البنك التجاري تختلف من بنك لأخر، وبما يتفق مع الأغراض التي تتحدد من أجلها، وتختلف من وقت لأخر وحسب طبيعة هيكل موارده وبالذات هيكل الودائع لديه، حيث كلما كانت نسبة الودائع ضمن موارده أكبر كلما تطلب هذا الاحتفاظ بسيولة أكبر، وكلما زادت نسبة الودائع ضمن الجارية من إجمالي الودائع ككل، كلما زادت الحاجة للاحتفاظ بسيولة أكبر، والعكس صحيح.

كما أن البنك التجاري في إطار سياسة السيولة ينبغي له أن يحتفظ بسيولة أكبر كلما زاد الطلب على القروض والائتمان من قبل المتعاملين معه، وبالعكس.

إضافة إلى ما سبق فان حركة الودائع تفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بسيولة تتناسب مع هده الحركة، حيث أن زيادة حركات السحب على الودائع وزيادة مبالغ السحب هذه يقتضي الاحتفاظ بسيولة أكبر وبالعكس، خاصة وأن احتمالية السحب على الودائع يمكن أن تكون كبيرة، لان هنالك ودائع تكون احتمالية السحب عليها أقل، وكلما زاد ا احتمال سحب الوديعة كلما تطلب ذلك وجود سيولة أكبر، وبالعكس.[1]

3- سياسة المخاطرة: وهي مجموعة الإجراءات التي يمكن للبنوك التجارية اتخاذها من أجل تقليل درجة المخاطرة في استخدامها للموارد النقدية المتاحة لديها، وبحيث تحاول هده البنوك من خلال أجراءتها للوصول إلى أدنى درجة ممكنة من المخاطرة عند ممارستها لعملياتها، أي ضمان سلامة البنك وتحقيق الأمان له من خلال:

1_رأس لمال الذي يؤدي دورا مهما وأساسيا في تحقيق الأمان للمودعين،ويدعم ثقتهم بالبنك، وبازدياد هذه الثقة تزداد إمكانية البنك في جذب قدر أكبر من الودائع، وامتصاص أي استيعاب أية خسائر غير متوقعة بالاعتماد على رأس ماله، وبالشكل الذي يمكنه من متابعة عملياته ونشاطاته، بدون أن تتأثر ثقة المودعين سلبا، بالرغم من أن رأس المال في البنوك التجارية تعتبر أهمية النسبية منخفضة قياسا بالموارد المالية الأخرى المتاحة لديها للاستخدام، وبالتالي فان رأس المال ما هو إلا عبارة عن ضمان لتأمين امتصاص أية خسائر، لان ذلك يتم على حساب أموال الغير، وهم أصحاب الودائع لديها. ونتيجة لاما سبق، ومن أجل تقليل درجة المخاطر إلى أدنى حد ممكن، فان البنوك التجارية تبتعد قدر الإمكان عن استخدام الموارد المالية المتاحة له في أوجه استخدام غبر عقلانية حتى لا تتعرض للإفلاس.[2]

[1]- مرجع سابق، ص348.

[2]- مرجع سابق، ص352- 353.

المبحث الثاني : ميزانية البنوك التجارية وإدارة الأصول والخصوم

تعتبر وظيفة إدارة الأصول والخصوم إحدى الوظائف الهامة التي توليها إدارة البنك التجاري أهمية كبيرة، خاصة في ظل وتطور نشاط هذا الأخير، وما نتج عنه من اتساع ونمو لميزانيته وتزايد تعرضه للمخاطر المختلفة، التجارية منها و المالية. لذا أصبح إسناد مهمة معالجة مثل هذه التحديات إلى وحدة مركزية أمرا لا يتحمل النقاش.

المطلب الأول : إدارة الأصول وإدارة الخصوم في البنوك التجارية

1- الهيكل التنظيمي لإدارة الأصول والخصوم:

إن حقيقة الدور الذي تلعبه وظيفة إدارة الأصول والخصوم داخل البنك، يتوقف أساسا على مكانتها في البناء التنظيمي لهذا الأخير، والذي يحدد بدوره علاقتها بمختلف الوحدات والوظائف الأخرى التابعة للبنك، وعموما فان وظيفة قسم إدارة الأصول والخصوم في البنك، هي بمثابة مستشار للبنك أين تقدم له المعلومات الأولية، الدراسات التقنية، ومقترحات الخطط المستقبلية لمراكز اتخاذ القرار في البنك.[1]

1-1- مراكز اتخاذ القرار في البنك:

يوجد ثلاث مراكز رئيسية لاتخاذ القار في البنك هي: مجلس إدارة البنك، مجلس إدارة الأصول والخصوم، ومجلس خطر القرض

1-1-1- مجلس الإدارة:

يضم مجلس الإدارة كل من الرئيس العام للبنك، مدراء الفروع، وممثلين عن أصحاب الملكية، يجتمع دوريا لمناقشة مسائل تخص نشاط البنك، كما يمكن أن يعقد جلسات استثنائية في حال الظروف الطارئة. عادة ما يناقش مجلس الإدارة التوجهات الكبرى للبنك. طموحاته في النمو،مقترحات تطوير نشاطه وغيرها من القرارات الإستراتيجية.

1-1-2- مجلس إدارة الأصول والخصوم:

يضم مجلس إدارة الأصول والخصوم الأعضاء الآتية:

- عضو من مجلس إدارة البنك
- ممثل أوعدت ممثلين لخلية إدارة الأصول والخصوم

[1] - مسعي سمير، تسعير القروض المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007- 2008، ص 26.

– المسؤول عن الخزينة الداخلية للبنك

–المدير المحاسب

– مسؤولين عن مراقبة التسيير والتخطيط داخل البنك

–المسؤول عن الفرقة الاقتصادية للبنك

أما عن المهام الموكلة لهذا المجلس فهي عادة ما تدور حول الأهداف العامة للنشاط والتي تخص النقاط الآتية:

– ربحية البنك وحجم الأموال الخاصة الملائمة للنشاط

– مستوى نمو الميزانية أو الحصة السوقية للبنك

– تحديد النتائج بحسب قطاعات النشاط

كما يقوم أيضا بتعريف مبادئ التسيير الخاصة أو آليات التدخل في النشاط، والتي تتمحور بالأساس حولك

– آليات تسيير المخاطرة المالية، وتخصيص رأس المال

–آليات تحديد أسعار التنازل الداخلية

– آليات تحديد الهوامش داخل البنك

تسمى هده الآليات مجتمعة بساسة تمويل البنك، أما مجموع الأهداف العامة وسياسة تمويل البنك فتسمى بالقيود الداخلية للتسيير. أو سياسة التسيير المالي.

1-1-3- مجلس خطر القرض:

ويضم في الغالب نفس أعضاء مجلس إدارة الأصول والخصوم، غير أن مهمته الرئيسية تكمن في وضع الشروط العامة الإقراض، تحديد المبالغ المسموح بإقراضها، وكذا المتابعة العامة لخطر القرض في البنك. ووضع السياسات الخاصة بتسييره سواء على الدائرة التجارية أو المالية[1]

[1] - مرجع سابق، ص 27

1-2- الأقسام التابعة لإدارة الأصول والخصوم:

عادة ما يساهم في إدارة الأصول والخصوم، مجموعة من الأقسام المتخصصة كل حسب وظيفة داخل البنك، نذكر منها: خلية إدارة الأصول والخصوم، الخزينة الداخلية، خلية التو ريق وأقسام إدارة الأصول والخصوم ألامركزية.

1-2-1- خلية إدارة الأصول والخصوم:

تعد خلية إدارة الأصول والخصوم المركزية، المسؤولة عن وضع القواعد العامة الخاصة تسيير المخاطر المالية في البنك وتقديرها، أما لاحتوائها في الهامش التحويل وتحميلها إلى تكلفة القروض، أو وضع مخصصات من رأس المال كافة لتغطيتها. حيث تقتصر مهمتها (خلية إدارة الأصول والخصوم) على الدراسة الفنية، إعطاء التقارير الدورية، واقتراح الصيغ العلاجية للإخطار في حين يبقى بمجلس الإدارة الحق في اتحاد القرارات الأزمة.

1-2-2- الخزينة الداخلية:

تقوم الخزينة الداخلية للبنك بوظيفة التسيير الداخلي للأموال، ووضع الشروط الخاصة بنقل الأموال باستخدام أسعار التنازل الداخلية وفي هدا الصدد ينبغي التمييز بين الخزينة الداخلية، والخزينة الذاتية أو الحرة، التي هي عبارة عن وحدة تشغيلية داخل البنك وظيفتها هي إدارة كافة أنشطة السوق المالي، كالهندسة المالية،بيع وشراء القيم لصالح العملاء أو لحساب البنك الخاص، تسيير المحفظة المالية للعملاء.....الخ، كما تقوم أيضا ببيع منتجات مالية متطورة.

1-2-3- خلية التو ريق:

تقوم خلية التو ريق باتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الخاصة باختيار القروض الواجب تورقيها، وذلك عن طريق تحويلها إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وضمان تصريفها، وعادة ما تكون هده القروض في الغالب قروض عقارية، لأنها تتميز بكبر مبلغها وطول أجل استحقاقها.

1-2-4- الفرقة المكلفة بخطر القرض على العماليات المالية:

عادة ما توكل مهمة تسيير مخاطر الإقراض على العمليات المالية للبنوك، إلى وحدة خاصة تهتم بوضع شروط تسيير هذا الخطر وتحديد حدود عليا بقيمة هذه الاستخدامات كذلك توكل لها مهمة القيام[1]

[1] - مسعي سمير، مرجع سبق ذكره، ص28.

بدراسة وتحليل الوضع المالي للمؤسسات المصدرة للأوراق المالية، وتقدير قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

1-2-5- أقسام إدارة الأصول والخصوم المركزية:

ينبغي على الوحدات التشغيلية أو فروع البنك أن تراقب المصاريف العامة الخاصة بها، من أجل الحفاظ على هامش استغلالها، وكذلك متابعة الإخطار التجارية بنشاطها وذلك عن طريق أقسام لإدارة الأصول والخصوم، تخص كل فروع أو وكالة، كما تسمى أيضا بمراكز مراقبة التسيير.

كما يمكن أن تضم وظيفة إدارة الأصول والخصوم بعض الوحدات المركزية كأقسام للتخطيط ومراقبة التسيير، اللتان تهدفان إلى ضمان الاستقرار العام في نتائج البنك، وذلك عن طريق مراقبة المصاريف العامة، وتحليل الفرو قات بين النتائج المحصل عليها والتقديرات[1]

[1]-مرجع سابق ص 29.

المطلب الثاني : ميزانية البنوك التجارية

نموذج الميزانية العمومية لأحد المصارف التجارية الحديثة

الجدول رقم (1) : ميزانية العمومية للبنك التجاري

الموجودات (استخدامات الأموال)	المطلوبات (مصادر الأموال)
1-الأرصدة النقدية الجاهزة • نقد في صندوق المصرف • أرصدة لدى مصارف أخرى • أرصدة سائلة أخرى (البنك المركزي) 2- محفظة الحوالات المخصومة • اذونات الخزينة • الأوراق التجارية المخصومة 3- محفظة الأوراق المالية سندات حكومية • أسهم وسندات غير حكومية 4- قروض وسلف • قروض قصيرة الأجل • قروض طويلة الأجل 5-شيكات قيد التحصيل 6- العقارات والموجودات الثابتة الأخرى • أثاث وسيارات • أجهزة وأنظمة • موجوداتأخرى • مجموع الموجودات 7-فقرات خارج الميزانية	1- الودائع • ودائع تحت الطلب • ودائع التوفير • ودائع الأجل 2-الاقتراض طويل الأجل • القروض من مؤسسات مالية وغير مالية • القروض من سوق المال 3-الاقتراض قصير الأجل • الاقتراض من المصارف التجارية • الاقتراض من البنك المركزي 4-حق الملكية • رأس المال الممتلك • الاحتياطات الإجبارية والاختيارية 5-مصادر تمويل أخرى • الأمينات المختلفة • أرصدة مستحقة على المصرف • حسابات دائنة • مجموع المطلوبات وحق الملكية 6-فقرات خارج الميزانية Off-balance sheetliabililies

المصدر: أسعد حميد العلي ، مرجع سبق ذكره، ص 70

أولا: جانب الأصول (الموجودات):

يكس جانب الأصول أو الموجودات في ميزانية المصارف التجارية الأوجه المختلفة لاستخدامات المصارف التجارية لمواردها المتاحة ويهدف هدا الاستخدام إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة وتظهر استخدامات المصارف (موجداتها) بصورة قروض واستثمارات مصرفية مختلفة، ويمكن حصر أهم استخدامات المصارف التجارية في ما يلي.[1]

1- الأرصدة النقدية الجاهزة:

تعد الأرصدة النقدية الجاهزة أكثر البنود سيولة، وتتألف من جزئيين رئيسيين

الجزء الأول: كمية النقود الحاضرة، التي يتحتم على المصرف الاحتفاظ بيه في الصندوق، لمواجهة طلبات سحب المودعين لأرصدة حساباتهم الجارية، أو أرصدة حساباتهم الأخرى التي يستحق ميعاد دفعتها (مثل الودائع لأجل أو بإخطار)، الجزء الثاني: منها الأرصدة النقدية الدائنة التي يجب أن يحتفظ بيه المصرف التجاري لدى البنك المركزي ويكون بنسبة معينة من الودائع، يحدد القانون الحد الأدنى والحد الأعلى لها ويترك للبنك المركزي حق تحديد النسبة النافدة المفعول.[2]

2- محفظة الحولات المخصومة

تمثل هده المحفظة قروضا قصيرة الأجل إلى أطراف وجهات غالبا حكومية من خلال شراء أذونات الخزانة والأوراق التجارية، وتتمتع مكونات هذه المحفظة بدرجة عالية من السيولة لأنها تمثل قروض قصيرة الأجل ومن الطبيعي أن تكون أسعار فائدتها أو عوائدها أقل من الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال كالأسهم والسندات.[3]

- أذونات الخزينة:

وهي عبارة عن نوع من السندات الأذنية التي تصدرها الدول لأجل قصير تتعهد فيها بأن تدفع مبلغا معينا في تاريخ لاحق، وهي تستعمل لسد العجز المؤقت الناتج عن عدم التطابق الزمني بين الإيرادات والمصروفات في الميزانية، وتتراوح مدتها بين بضعة أسابيع وسنة واحدة[4]

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار الزهران للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، الأردن، عمان، 2013، ص150.

[2]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار عيداء للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، ، الأردن، عمان، 2015، ص189.

[3]- أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص83.

[4]- مرجع نفسه ، ص190.

- الأوراق التجارية المخصومةdiscounted commercial papers

وهي عبارة عن صكوك ائتمان قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها في أغلب الأحيان ثلاث أشهر وتتضمن التزاما يدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء في وقت معين ومكان معلوم، ويمكن تداول هذا النوع من الأوراق المتداولة إذا كان لحاملها أو بالتطهر أن كانت شخصية فيقبلها المصرف التجاري كأداة وفاء لتسوية الديون، ويقبل الأفراد التعامل بهده الصكوك باعتبارها أداة وفاء نظرا لإمكانية تحويلها إلى نقود حاضرة قبل حلول ميعاد استحقاقها.[1]

3- محفظة الأوراق المالية securities portfolio

تستثمر بعض المصارف التجارية جزا من مواردها في شراء الأوراق المالية كالأسهم والسندات نظرا لارتفاع معدلات العائد عموما، وان كانت أقل سيولة من الفقرات السابقة في الميزانية، في حين تنطوي أيضا على مستويات مخاطر مرتفعة بسبب التقلب المستمر لقيمها السوقية صعودا ونزولا في الأسواق المالية.[2]

- سندات الحكومة والمؤسسات العامة والإدارات المحلية:

وهده السندات تصدرها الحكومة والمضمونة بواسطة الحكومة ويعتبر هدا النوع اقل مخاطرة واقل عائد مقارنة بالأوراق المالية الأخرى بالمحفظة، كما أن أجالها يمتد من بضع سنوات إلى 20 أو حتى 30 سنة

-الأوراق المالية الأخرىothersecurities:

وتشمل هده المجموعة الأوراق المالية كالأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية، ويعتبر هدا النوع أكثر مخاطرة وأكثر عائد مقارنة بالاستثمارات السابقة

4-قروض والسلفloans and adoances

تعد القروض والسلف التي يمنحها المصرف التجاري من أكثر أنواع الأصول عائدا وربحا وهذا يتناسب مع سيولتها المنخفضة أكثر من غيرها من بقية الأصول الأخرى. لذلك تستثمر المصارف جزءا كبيرا من مواردها في مجال القروض والفرق الأساسي بين القروض والسلف يتمثل في لن الأولى: عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف بصورة قرض يحصل عليه المقترض بمجرد الاتفاق بينه وبين المصرف على مقدار القرض وموعد سداده، في حين أن السلفية تمثل التزاما من المصرف إلى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح بيه[3]

5-الشيكات والسحوبات قيد التحصيل

وتمثل هذه من فقرات موجودات المصرف التجاري احد الحسابات المهمة فعندما يودع أحد الزبائن في حسابه شيكا مسحوبا على مصرف أخر، تمنح المصارف هذا الزبون المبلغ مباشرة وتسجل قيمته في

---

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص190.

[2]- أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3]- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص152.

حسابه الجاري وذلك قبل أن يقوم المصرف بتحصيل قيمته الشيك من حساب المصرف المسحوب عليه من خلال عملية المقاصة.

6- العقارات والموجودات الثابتة الأخرى:real estate and otherfiscedasset

لا تفضل المصارف التجارية الاستثمار في الموجودات الثابتة وخصوصا العقارات والأبنية إلا في حدود حاجاتها للقيام بأنشطتها المصرفية، في حين يعتبر جوهر عمل المصارف إنشاء شركات تقوم بأدائها أو شراء حصص في شركات قائمة أو حليفة كما يشمل هذا الحساب الموجودات الثابتة الأخرى مثل أجهزة الصراف الآلي والمعدات والسيارات

7- فقرات خارج الميزانية:

لا تعكس ميزانية المصرف التجاري جميع أنشطة المصرف التجاري حيث تمارس المصارف التجارية العديد من النشاطات التي تحصل من خلالها على أجور لكنها تعتبر نشاطات خارج الميزانية.فهناك نوعين من الفقرات خارج الميزانية: النوع الأول وهي موجودات خارج الميزانية وهي الفقرات التي تتحول إلى موجودات حقيقية بالجانب الأيمن من ميزانية المصرف التجاري وذلك عند تحقق شروط معينة، أما النوع الأخر فهي مطلوبات خارج الميزانية وهي فقرات التي تحول إلى مطلوبات حقيقية بالجانب الأيسر من ميزانية المصرف التجاري، عند تحقق شروط معينة.[1]

ثانيا: جانب الخصوم (المطلوبات):

جانب الموارد (الخصوم) مجموع الموارد المتوافرة لدى المصارف التجارية وهذه البنود التي تكون إجمالي موارد المصارف التجارية هي[2]

1-الودائع:

تعد الودائع المصدر الرئيسي لمكونات موارد المصارف التجارية. والودائع عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة المصارف التجارية نشأ نتيجة إيداع الأفراد لأموالهم لدى المصارف، وأيضا نتيجة لإقراض المصارف للإفراد وهي على أنواع

- الودائع الجارية (تحت الطلب):

عبارة عن مبلغ من المال يودع لدى المصرف التجاري. ويتعهد الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيه صاحب الوديعة سحب كامل وديعته أو جزء منها. بمعنى أخر انه حساب جار لصاحب هذه الوديعة ويلتزم المصرف بالدفع عند قدرا من المال مساويا لقدر الوديعة.

[1]-أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص85- 86.

[2]- ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره ، ص146- 147.

- ودائع التوفير:

وهي ودائع تودع لدى صناديق البريد (أو لدى المصارف الادخار المحلية في بعض البلدان الاشتراكية) ويحصل أصحابها على دفاتر تقيد وتثبت فيها دفعات الإيداع والسحب. وتفرض صناديق الادخارية حدا أقصى لمبلغ الوديعة. وتدفع عنها أسعار فائدة محددة مسبقا، ومعظم هذه الودائع شخصية وأهميتها متواضعة بالقياس إلى بقية أنواع الودائع الأخرى.

- ودائع لأجل:

تمثل الودائع لأجل اتفاقا بين المصرف والزبون، يودع الأخير بموجبه مبلغا من المال لدى المصرف لا يجوز له سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية الإيداع.

وعادة يشترط في هذا النوع من الودائع أن لا يقل المبلغ المودع عن قدر معين، وقد تتدرج معدلات الفائدة في التصاعد كلما زاد المبلغ المودع، أو كلما طالت فترة الإيداع.[1]

2-الأموال المقترضة:

من بين الاتجاهات الحديثة في تنمية مصادر تمويل أموال المصرف هو الالتجاء إلى الاقتراض[2]

2-1- الاقتراض من سوق رأس المال: borrowed frome mark et capital

يعد هذا النوع من الاقتراض بأنه طويل الأجل يلجا إليه المصرف لغرض تدعيم رأسماله،وزيادة طاقته الاستثمارية، اد تعد هده القروض بمثابة خط دفاع للمودعين، فادا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال الذي لا يحتاج إصداره إلى ترخيص، أو من النوع الذي يحتاج إصداره إلى ترخيص من قبل البنك المركزي.

أما الصورة الثابتة، فتمثل في اتفاق مباشر مع أحد المقرضين كشركة تأمين أو مؤسسة مالية أخرى غير البنك المركزي والمصارف التجارية، يحصل بمقتضاه المصرف على قدر من الأموال في مقابل قيامه بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق

2-2- الاقتراض من المصارف التجارية: browning frome commercial Banks

يعد الاقتراض من المصارف التجارية اقتراضا قصير الأجل، ويأخذ هذا الاقتراض صورا من أهمها:اقتراض الاحتياطي الفائض، والاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء، حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى المصرف، أخر على أن يقوم المصرف البائع(المقترض) بإعادة شراء تلك الأوراق فيما بعد بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما

[1]- أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره ، ص71- 72.

[2]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص187- 188.

وعادة ما يتحدد سعر الفائدة على هده القروض وفقا لقانون العرض والطلب.

2-3- الاقتراض من البنك المركزي: browning frome the central Bank

يعد الاقتراض من البنك المركزي اقتراضا قصير الأجل أيضا، وعلى الرغم من اعتبار الاقتراض منه من بين الاستراتيجيات التي تلجا إليها المصارف لتنمية مواردها المالية، إلا أن المصارف عادة ماتتردد في دلك حتى ولو كانت هده القروض اقل تكلفة من غيرها من مصادر التمويل ويرجع هدا إلى عدم رضا البنك المركزي على المصارف التي تكرر الاقتراض منه، بل فقد ذهب البنك المركزي في هدا الصدد إلى تحديد حالات معينة يسمح فيها بتقديم تلك القروض، وتتمثل هذه الحالات في مواجهة عجز الاحتياطي، ومواجهة الطوارئ، ومواجهة الاحتياطات الموسمية.

3-حقوق المالكين:[1]

3-1راس المال: piad in capital:

ويقصد بيه قيمة الأسهم العادية المدفوعة وتحسب بالقيمة الدفترية ويؤدي رأس المال المصرف وظيفتين أساسيتين، فهو ذراع واق للمودعين ضد مخاطر انخفاض قيمة موجودات المصرف وتعرضه للخسائر، كما انه مصدر لتمويل استثمارات المصرف. بالرغم من أن إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال المصرف يعتبر أمرا غير مرغوبا فيه على الدوام وخصوص من قبل المالكين(حملة الأسهم العادية) لان أرباح المصرف في حالة تحقيقها ستوزع على عدد اكبر من المالكين كما وستكون قدرة وقوة المالكين القدماء في التصويت في اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف اضعف وخصوصا في قرارات توزيع الأرباح والقرارات الإستراتيجية للمصرف.

3-2- الاحتياطات:réserves:

وهناك نوعين من الاحتياطات:

- ✓ **الاحتياطي القانوني الإجباري:**وهو متراكم ما يقتطعه المصرف من أرباحه الصافية (تقريبا10%) في نهاية كل سنة بموجب متطلبات (تشريعات) البنك المركزي الأردني، وسيطل المصرف التجاري يقتطع هده المبالغ ويضيقها إلى الاحتياطي حتى يصبح رصيدها لرأس مال المصرف المدفوع
- ✓ **الاحتياطي الاختياري:**وهي عبارة عن احتياطات لم ينص عليها القانون ولكن سبب طبيعة المصارف التجارية وحساسيتها للعوامل الداخلية والخارجية فان المصرف يحدد نسبة الاحتياطي الاختياري لمواجهة الأزمات والطوارئ من قبل المودعين:

[1]- أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره ، ص74- 78.

- النقد (العملة المحلية والمسكوكات) في صندوق المصرف
- ودائع المصرف التجاري لدى المصارف البنك المركزي
- الودائع الجارية لدى المصارف المحلية والبنوك المراسلة التي تقدم خدمات معينة لبعضها البعض

3-3- الأرباح المحتجزة: retainedearnings

وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الربح القابل للتوزيع لتنمية موارد المصرف وتمويل خطط النمو والتوسيع والمنافسة، ويتابع المودعون مبالغ الأرباح المحتجزة كونها تمثل إحدى الضمانات على أموالهم المودعة بالمصرف

3-4- مصادر تمويل أخرى:otherfinancing ressources

- ✓ **التأمينات المختلفة:variable insu rance**

وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصارف مثل تأمينات الاعتماد المستندية

- ✓ **أرصدة وصكوك مستحقة الدفع:payable chèques and funds**

يتميز هدا المصدر إضافة إلى انه مصدر أموال غير ثابت فانه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال[1]

[1]- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص189.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل توصلنا أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية لها أهمية كبيرة في القطاع المصرفي ،وذلك من خلال الوظائف التي تقوم بها والسياسات التي تتبعها وكذلك كيفية إدارة أصولها وخصومها ، فهي تعمل جاهدة من أجل تلبية احتياجات عملائها من جهة وكذلك لإمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته وتقدمه من جهة أخرى ،حيث أنه أي خلل يحدث في البنوك التجارية يحدث خللا في الاقتصاد القومي ورفاهية الناس .

الفصل الثاني

السيولة والربحية والمخاطر في البنوك التجارية

تمهيد:

إن قيام البنك التجاري بتلقي الودائع ثم استثمارها، ينازعه هدفان متعارضان:

الهدف الأول هو توفير السيولة لازمة لمواجهة سحب الودائع من طرف عمالها، ألا وهو موضوع بحثنا هذا، أما الهدف الثاني هو تحقيق أقصى ربح ممكن من استغلال الودائع في استثمارها في قرض ذات ربحية عالية وبالتالي ارتأينا أن نتطرق إلى الربحية في البنوك التجارية والموازنة بينها وبين السيولة فيه .

كما أن البنوك التجارية تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها لهذه الأنشطة لذلك فان نجاح إدارة المصرف لا بد من إجراء الموازنة السليمة بين العائد والمخاطرة، لذلك فان المخاطر تشير إلى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث أن لكل مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة ومن أهم هذه المخاطر خطر السيولة.

- المبحث الأول: السيولة المصرفية .
- المبحث الثاني: الربحية في البنوك التجارية .
- المبحث الثالث: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية البنوك التجارية.

المبحث الأول : السيولة المصرفية

تقوم البنوك بدورها في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات فائض مالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم من أجل القيام بمهام الوساطة المالية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية.

قبل تعريف السيولة المصرفية نتطرق أولا إلى تعريف السيولة.

1-تعريف السيولة: السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما في معناها الفني فتعني قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة وبخسائر أقل، باعتبار أن الهدف من احتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غصون فترة قصيرة.[1]

2- تعريف السيولة المصرفية:للسيولة المصرفية عدة تعار يف أهمها:

التعريف الأول:هي مدى قدرة البنك على الإيفاء بالتزامات، و تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار إلى تسبيل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات التكلفة العالية.[2]

التعريف الثاني: هي مدى توافر أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي إذا ذات متغير بين أساسين :أصول سائلة ،وتواريخ استحقاق الديون.[3]

التعريف الثالث: القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وعلى استجابة لطلبات الائتمان ،وهذا يستدعي احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة، أي تلك التي يمكن تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة بدون خسائر في قيمتها ،وكذا قدرته على اقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، أو لمنح قروض جديدة.[4]

---

[1]- بوعافية خالد وزملائه، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر، أطروحة نيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص9، منشور.

[2]- مرجع نفسه ، ص10 .

[3]- عتروس صونيا، أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة، أطروحة نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص7، منشورة.

[4]- حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الاسلامي في ادارة السيولة في البنوك الاسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية، ، الأردن،عمان، 2016، ص31.

ومن خلال هذه التعاريف نتبنى هذا التعريف :

أنها قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة للسحب من ودائعهم وتقديم الائتمان في شكل قروض وسلفيات لخدمة المجتمع.[1]

3- أهمية السيولة المصرفية: أن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية , لذلك تظهر أهمية السيولة في :[2]

- أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين.

-أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف.

- أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم و التأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها.

-وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.

المطلب الثاني: مكونات إدارة السيولة المصرفية

تتكون عناصر السيولة لدى البنك التقليدي من الأصول السائلة ،التي يمكن بيعها أو تحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة في هذا السبيل، وتسمى هذه الأصول باحتياطات السيولة، وهي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك التجاري دون أن يكتسب منها عائد، وتوجد احتياطات ثانوية وهي عبارة عن موجودات سائلة وعليه يمكن تقسيم إدارة السيولة إلى جزئين.[3]

أولا: إدارة الاحتياطات الأولية:

تتألف الاحتياطات الأولية على مستوى البنك التقليدي من حيث مشروطيتها القانونية إلى نوعين :

[1]- بوعافية خالد وزملائه ، مرجع سبق ذكره ، ص9.

[2]- صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع وتطبيقات العلمية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2009، ص376.

[3] - جعفر هني محمد، دور التصكيك الاسلامي في ادارة السيولة في البنوك التجارية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية،الأردن، عمان، 2010، ص57.

1- الاحتياطات القانونية: تمثل حجم الأموال النقدية السائلة والتي يحتفظ بها البنك لمواجهة الالتزامات القانونية و التشريعية وفقا للسياسات النقدية التي يتخذها البنك المركزي، وهذه تدخل ضمن إطار قيام البنك المركزي بمسؤوليته هو مراقبة البنوك وبيان درجة التزاماته بتعليماته، ولذلك فهي تشمل على النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي.

وتحقق عملية الاحتفاظ بالاحتياطات القانونية الفوائد الآتية :

- تعد الاحتياطات القانونية وسيلة وقائية لسيولة البنك، ولتدعيم المركز التنافسي من خلال تأدية الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها المحددة

- تعتبر الاحتياطات القانونية دعامة أساسية للنظام المصرفي في البلاد.

- تعمل الاحتياطات القانونية على زيادة ثقة السلطات الرقابية، وثقة المدعيين بقدرة المصرف على المحافظة على أموالهم، وعدم المبالغة في توظيفها في استثمارات معينة ينجم عنها مخاطر.

- أما سلبيات الاحتياطات القانونية فإنها تتمثل في تقييد قابلية البنك في منح القروض و القيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل الربحية، لذا فكلما زادت هذه الاحتياطات انخفضت قابلية البنك على الإقرار و الاستثمار وبالتالي نقصت ربحيته، أما إذا انخفضت زادت قابلية البنك على الإقرار بالاستثمار وبالتالي زادت ربحيته.

2- الاحتياطات العاملة:

هي الأموال النقدية والشبه النقدية التي يحتفظ بها البنك بموجب التشريعات السلطة النقدية والتي يمكن توظيفها في أنشطة استثمارية و إقراضية متعددة وفقا لسياسته المصرفية، ويمكن تحديد مكونات الاحتياطات العاملة على مستوى الجهاز المصرفي ككل طبقا للمعادلة الموالية: [1]

الاحتياطات العاملة: النقد في الصندوق لدى البنك المركزي + الودائع لدى البنوك الأجنبية – المجمد من الودائع لدى البنك المركزي.

أما بالنسبة لتحديد مكونات الاحتياطات العاملة على مستوى البنك الواحد فان المعادلة تكون وفقا لمايلي:

الاحتياطات العاملة = النقد في الصندوق +الحساب الجاري لدى البنك المركزي +الودائع لدى البنوك التجارية الأخرى +الصكوك برسم التحصيل +الودائع لدى المصارف الأجنبية.

[1] - مرجع سابق ، ص 58.

ويمكن توضيح الفقرات المكونة للاحتياطات العاملة كما يلي :

2-1- النقد في الصندوق: هو مجموع ما يوجد في حوزة البنك من نقد، ويشمل الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية و المسكوكات، وتسعى البنوك التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى حد أقل يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الآخرين، وذلك لأن هذا الرصيد لايدر أي عائد، كما أنه قد يتعرض إلى التلاعب والسرقة.

2-2- الحساب الجاري لدى البنك المركزي: يحتفظ البنك المركزي بحسابين أحدهما مجمد والأخر جار يستخدم في مجالات متعددة أهمها:

- مقاصة الصكوك بواسطة البنك المركزي.

- تغطية الحساب المجمد بما يتسم مع تغير مقدار الودائع المعرفة بالقانون.

- تعزيز الرصيد النقدي في الصندوق البنك المركزي.

2-3- الشيكات (الصكوك)تحت التحصيل: هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذين يقدمونها إليه ليحصلها ويقيد قيمتها في حساباتهم.

2-4- الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى: وهي الأموال التي يودعها البنك التجاري لدى البنوك المحلية أو الأجنبية من أجل مقاصة الشيكات، وتحصيل فقرات من الديون، أو بغرض تسوية ألمعاملاته مع الخارج، وتتمتع هذه الأرصدة بسيولة عالية، حيث أنها تكون مستحقة السداد عند الطلب ويستغرق استردادها وقتا ليس بالطويل إذا كانت بعملات قابلة للتحويل، كما يمكن تحويل هذه الأرصدة إلى نقد سائل بسرعة فائقة عن طريق بيعها إلى البنك المركزي.

ثانيا- إدارة الاحتياطات الثانوية:

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا، وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.[1]

[1] - جعفرهنى محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

والاحتياطات الثانوية تتكون من جزئيين الأول محددة قانونا رسمية بالاحتياطات قانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الاحتياطات الثانوية، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.[1]

إن البنوك التجارية كغيرها من مؤسسات الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ بالاحتياطات أولية تفوق حاجتها الفعلية، وعليه يمكن أن تستثمر جزء من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل، التي تحقق هدفين: السيولة والربحية، وهذا ما توفره الاحتياطات الثانوية.[2]

الشكل رقم (1): مكونات إدارة السيولة المصرفية.

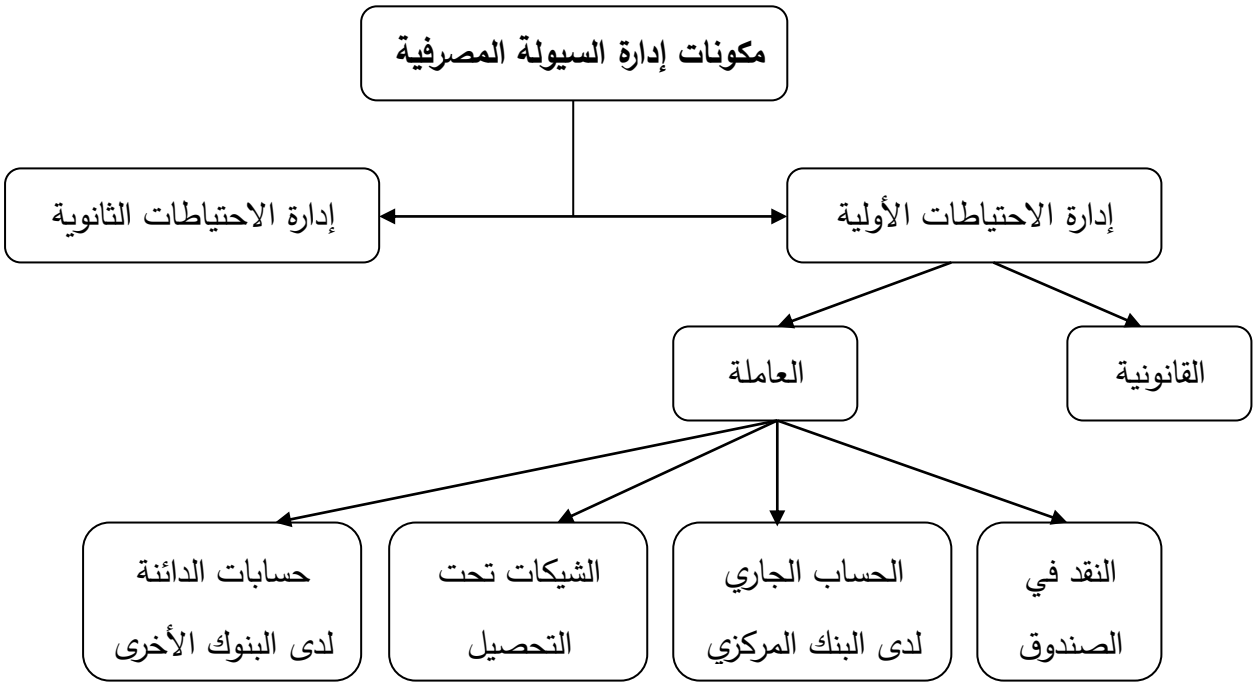

المصدر: من إعداد الطلبة.

[1]– بوعافية خالد، مرجع سبق ذكره ، ص17.

[2]– جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره، ص61.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هناك عدة عوامل مؤثرة في السيولة من بينها :[1]

1- عمليات إيداع وسحب الودائع: تؤدي عمليات سحب الودائع نقد إلى تخفيض نقدية الصندوق وكذلك إلى تخفيض احتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، في حين تؤدي عمليات الإيداع إلى تحسين سيولة المصرف التجاري.

2-معاملات الزبائن مع الخزينة العامة: تتأثر سيولة المصرف من خلال تعاملات الجمهور مع الخزينة العامة، وتتحسن السيولة في حالة كون زبائن المصرف التجاري دائنين للخزينة التي تتحقق في حالات عديدة أهمها:

-إن الزبائن غالبا يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى المصرف التجاري.

- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اشتراها الزبائن سابقا.

- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم الزبائن بالأتي :

-تسديد الضرائب الحكومية.

- شراء الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزانة وسندات الخزانة)

- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم من المصارف وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية.

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى، وفي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى الاحتياطات النقدية

المطلب الرابع: قياس نسب السيولة

تعرض لنا نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة لإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء، وتقاس نسب السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها مايلي :[2]

1- نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:

[1] ـ أسعد حميد العلي ، مرجع سبق ذكره ،ص193.

[2]- دريد عامل آل نشيب، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 104-105.

تقيس لنا هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المدعين في أي وقت و بأي حجم ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك و بين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من قبل مدعييها.

النقد إلى ودائع تحت الطلب = أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية/الودائع تحت الطلب

يتكون البسط النسبة من العناصر التالية:

- أرصدة نقدية في الخزينة
- الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك المركزي + الاحتياطي)
- صافي الودائع لدى البنوك الأخرى
- المستحقات من الشيكات و الحوالات والكوبونات الأوراق المالية
- عملات أجنبية تحت التحصيل
- أذونات خزانة أوراق حكومية مضمونة أو بكفالة الحكومة
- أوراق تجارية مخصومة (ثلاثة أشهر)
- رصيد الذهب
- الاستثمارات في الأوراق المالية.

2- النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع:

نسبة السيولة = أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية /إجمالي الودائع

يتكون البسط من نفس المجموعة في البسط للنسبة الأولى (السابقة)، أما المقام فيتكون من إجمالي الودائع وهي (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل و بأخطار، حسابات التوفير، شهادات الإيداع والودائع الأخرى)

نهتم بهذه النسبة بأنها تربط بين النقد المتاح لدى البنك وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها.

3-نسبة السيولة المصرفية:

وهي النسبة التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد وشبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات، وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من أصوله السائلة.

نسبة السيولة المصرفية = الأصول السائلة / إجمالي المطلوبات

إجمالي المطلوبات هي:

- إجمالي الودائع
- الأرصدة الدائنة
- أرصدة البنوك الأخرى لدى البنك
- الحوالات الواردة
- القروض من البنوك التجارية و البنك المركزي
- أية التزامات أخرى ومن ضمنها التأمينات.

4- نسبة السيولة القانونية:

تستخدم نسبة السيولة القانونية ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية.[1]

ويمكن حسابها كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = رأس المال / إجمالي التزامات البنك

يتكون البسط أي رأس المال من أرصدة النقدية في الخزينة، الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك المركزي + الاحتياطات)، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى، العملات الأجنبية تحت التحصيل ،أذونات خزانة وأوراق حكومية مضمونة، أوراق تجارية مخصومة (3 أشهر) ،والأرصدة من الذهب.

أما المقام وهو إجمالي الالتزامات البنك فيتكون من إجمالي الودائع العملاء، القروض وشيكات وسحوبات وحولات برسم الدفع.[2]

[1] - مرجع سابق ، ص 106- 107.

[2] - دريد عامل آل نشيب، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

المطلب الخامس: نظريات إدارة السيولة المصرفية

لقد ظهرت عدة نظريات متوالية، حاولت تفسير مشكلة السيولة في البنك التجاري وتحديد مصدر هذه المشكلة وتقديم البدائل الكفيلة التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك، ومن بين أهم هذه النظريات التي اهتمت بإدارة السيولة، نظرية القرض التجاري، نظرية التحول ،ونظرية الدخل المتوقع.[1]

1- نظرية القرض التجاري: نشأت هذه النظرية من خلال الممارسات البنوك الانجليزية، حيث يقوم مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة مادامت أمواله يتم استخدامها في قروض قصيرة الأجل، بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تكون معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، وكذلك لأن البنوك التجارية تتعامل بالمعاملات التجارية والنشاطات ذات الأمد القصير.

وفي الأساس ترى هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة، وهذه الإمكانية تستند على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، أي أن سيولة الأصل أصبحت تتوقف على :

- وجود سوق يباع فيها الأصل
- قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكر
- مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة خصمه لديه.

2- نظرية التحول: هذه النظرية هي تطور لنظرية القرض التجاري، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك التجاري، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك على تلك الأصول، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة، أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم.

فان مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل و القدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسيل بعض الأصول، للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل و التبديل تتوقف على تنوع وتعدد الحجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك وتعتبر هذه النظرية الأساس في امتلاك البنك التجاري للاحتياطات الثانوية.

3- نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال البنك بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولأجال مختلفة، ولذلك فأن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المحقق للمؤسسة

[1] - حكيم براضية، جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 30. 31.

المقترضة أي قدرتها على توليد النقدية والتي ستمنحها بتسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المحققة للبنك، وذلك لأنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة[1].

[1]– مرجع سابق، ص 33.

المبحث الثاني : الربحية في البنوك التجارية

إن الهدف و أساس كل مشروع استثماري عادة هو الربح سواء كان مصرفا أو غير ذلك ،والربح هو رقم مجرد للفرق بين العوائد التي يحققها والتكاليف التي ينفقها وبالتالي يزداد الربح كلما تزداد العوائد وتنخفض التكاليف.

المطلب الأول: تعريف الربحية

قبل التطرق إلى الربحية نقوم بتعرف على معنى الربح

1-الربح: من المفهوم الاقتصادي على أنه مقدار التغير في صافي أصول الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة.

- من مفهوم المحاسبي: فهي الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة.[1]

2- الربحية:

تعريف 1: فهي عبارة عن علاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.

تعريف 2:تعرف بأنها المقدرة على زيادة الأرباح وتعظيمها.[2]

تعريف 3:وتعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة الشركة في استغلال الموارد استغلالا

أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن أداء الشركة المالي، ويؤكد مدى قدرة الشركة على مواكبة النمو والتطور العلمي.[3]

تعريف 4: يعتبر مؤشر الربحية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء، ومن ثم يمكن استخدامه كأداة لتخطيط إنتاجية المشروع مستقبلا. [4]

من خلال هذه التعاريف نتبنى هذا التعريف :

---

[1]- علاء عبد الحسين صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق، 2015، ص360.

[2]- أحمد طه العلجوني، أثر الربحية في القيمة السوقية للأسهم، الأردن، عمان، ص12.

[3]- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 1431هـ - 2010م، ص 59.

[4]- وليد نابي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2009، ص109.

هي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفا للمصارف ومقياسا للحكم على كفايتها، وتعمل المصارف على تحقيق هدفها من الربح من خلال قرارين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل.

المطلب الثاني :العوامل المساعدة لتحقيق الربحية

إن تحقيق إدارة جيدة الربحية المصرف لابد أن تعتمد على:

– إن زيادة أرباح المصرف تعتمد على زيادة عوائده أو تخفيض تكاليفه أو كليهما، وبالتالي على إدارة المصرف البحث في أبواب العوائد أنفة الذكر والعمل على تطويرها بما يكفل زيادتها وكذلك عدم إقفال أبواب التكاليف والبحث فيما يؤدي إلى تخفيضها، أو أن تكون عوائد أي مشروع استثماري أو ائتماني أكبر من تكاليفه.

– إن الربح هو رقم مجرد كما أشرنا وقد لا يشير إلى نجاح المصرف، وعلى إدارة المصرف أن لا تركن إليه فقط وأن تعتمد على الربحية التي تعني نسبة ذلك الربح إلى أحد عناصر ميزانية المصرف كحق الملكية أو الموجودات أو غيرها كما سيرد لاحقا.

– نظر للتناقص بين الربحية المصرف ومخاطرته وسيولته فعلى إدارة المصرف أن لا تذهب بعيدا في البحث عن ربحية المصرف فقط بل أن تأخذ بنظر الاعتبار مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها وبالتالي يكون هدفها تعظيم قيمة المصرف (القيمة السوقية لأسهمه) أو تعظيم ثروة مالكيه.[1]

المطلب الثالث : نسب الربحية

من بين أهم النسب التي تقيس ربحية المصرف هي العائد على الموجودات ، وتعتبر هده النسبة مؤشر على كفاءة إدارة المصرف أو الكفاءة الإدارية حيث تبين قدرة إدارة المصرف ونجاحها في تحويل وتوظيف الموجودات إلى أرباح صافية ، وتحسب هده النسبة كالأتي :[2]

1- العائد على الموجوداتROA: من بين أهم النسب التي تقيس ربحية المصرف هي العائد على

وتعتبر هذه النسبة مؤشرا على كفاءة إدارة ROA, Return on assets الموجودات ويرمز لها

المصرف أو الكفاءة الإدارية حيث تبين قدرة إدارة المصرف ونجاحها في تحويل وتوظيف الموجودات

إلى أرباح صافية وتحسب هذه النسبة كالآتي:

[1]– عبد السلام لفة سعيد،إدارة المصارف، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن،عمان، 2013، ص116-117.

[2] ـ أسعد حميد علي ،مرجع سبق ذكره ، ص105.

العائد على الموجودات ROA = صافي الدخل / إجمالي موجودات المصرف

وهو صافي الدخل المتاح توزيعه على Net come البسط في المعادلة السابقة يشير إلى صافي الدخل حملة الأسهم العادية (المالكون) وذلك بعد اقتطاع جميع المصاريف والنفقات التشغيلية والإدارية.

تعتبر من النسب المهمة الأخرى ويرمز لها عادة بالرمز

2- العائد على حق الملكية: (returnon équité;roe)

يتكون حق الملكية عادة في المصارف التجارية من رأس المال المدفوع بالقيمة الاسمية (غالبا دينار واحد) والأرباح المحتجزة والاحتياطات رأس المال مطروحا منها أسهم الخزينة وهي الأسهم التي قام المصرف بإعادة شراؤها من السوق المالي بموافقة البنك المركزي وهيئة سوق رأس المال ويحسب كالآتي :

العائد على حق الملكيةROE= صافي الدخل / حق الملكية (حقوق المساهمين)[1]

المطلب الرابع: علاقة بين السيولة والربحية وكيفية الموازنة بينها

تؤدي عملية احتفاظ البنك بسيولة كبيرة إلى تعرضه لفقدان فرصة الحصول على أرباح كان من الممكن الحصول عليها لو قام بتوظيف تلك السيولة التي احتفظ بها، ومن هنا يتجلى التعارض بين الربحية والسيولة، وهي مشكلة الرئيسية في الأعمال المصرفية ويمكن إيضاح طبيعة هذا التعارض عند مقارنة مسك النقد في الصندوق واستخدامه بشكل أو آخر، فالنقد كما هو معلوم يمثل السائل المطلق الذي تقارن به سيولة باقي الأصول، وكل استخدام آخر للنقد يبتعد به عن السيولة المطلقة لدرجة ما، وتمتاز بعض أنواع الاستخدام بكونها قريبة جدا من النقد بحيث يمكن تحويلها له بسرعة ودون تحقق خسارة، غير أن هذا الاستخدام يتطلب التضحية بجزء من دخل البنك.

ولهذا تعتبر في كثير من الحالات الربحية هي الهدف والسيولة هي القيد على هذا الهدف، وعلى البنك أن يسعى لتحقيق هدف زيادة قيمة الثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لاتقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى، والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة مع الحفاظ بقدر ملائم من الأصول السائلة لمواجهة طلبات العملاء، وذلك بالبحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة الأصول والخصوم.[2]

[1] - مرجع سابق ص109.

[2] - حكيم براضية، جعفر هني محمد، مرجع سبق ذكره ، ص34.

" يبحث صانعو القرار المالي عن الموازنة بين إدارة السيولة والربحية، مع الحفاظ على ذلك التوازن، الأمر الذي يشكل صعوبة بالغة،وذلك لأن إدارة السيولة وتوفيرها قد يفضي إلى نتائج سلبية على الربحية، لذا فان صانع القرار المالي عليه أن يفاضل بمعادلة شديدة الصعوبة بين تحقيق الربحية أو توفير السيولة "[1]

والسيولة والربحية هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى أن تحقيق أحدهما يكون على حساب الآخر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة، وهذا يتعارض مع هدف السيولة وكذلك فان ألا احتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الأصول التي لا تحقق عوائد أو التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية، ومن هنا فانه يجب على الإدارة المالية في الشركة خلق توازن بين السيولة والربحية والمدير المالي الجيد، هو الذي يكون قادرا على توجيه ألاستثمارات الشركة واستغلال فوائض الأموال وتوظيفها بحيث تعطي عائد جيدا وبنفس الوقت أن يكون قادرا على الاحتفاظ بأموال على شكل نقد وشبه نقد لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة.[2]

– **الموازنة بين السيولة والربحية في البنك التجاري:** اتضح لنا من العرض السابق أن التعارض بين السيولة والربحية لا يعني أن البنك عليه أن يختار هدفا منهما ويضحي بالتالي، وإنما التعارض ينشأ من التنامي في تحقيق أحد الهدفين وإهمال الأخر، أي التضحية ببعض الربح في سبيل الجمع بين الربح والسيولة، ولحل هذا التعارض تطرقنا إلى الأساليب التي يستخدمها البنك التجاري في إدارة الأصول.[3]

تهتم إدارة الأصول بالتوفيق بين هدفين متعارضين، هما تحقيق أقصى معدل للربح والاحتفاظ بالسيولة تضمن قدرة البنك على مواجهة السحب.

ويقصد بإدارة الأصول في البنوك التجارية الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، والبديلة وتعيين الأولويات بينها، مع تحديد أوزان مختلفة لكل نوع منها.

فإدارة البنك للأصول تعتمد على مدى توفر فرص الاقتراض المربحة وقليلة الخطر، وهناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن لإدارة البنك التجاري استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، ومن ثم إدارة أصولها بشكل فعال يمكنها من التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية، وفيما يلي نتعرض إلى بعض الأساليب التي يمكن إتباعها في إدارة أصول البنك.

---

[1]– غسان طارق طاهر، على كريم محمد، تحليل السيولة، الربحية الدفع المالي في ضوء ادارة المخاطر المصرفية مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية 2005–2015، جامعة المثنى، كلية الادارة الاقتصادية، العراق، ص10.

[2] - https://accdiscission.com, 8:58. 12-04-2013 AM

[3]– طالبي إيمان، الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، أطروحة انيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر 2016–2017. ص 35–36، منشورة

1- الأسلوب التجميعي للأموال: تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب، في تجميع الأموال من مختلف المصادر ودائع تحت الطلب، ودائع الادخار، رأس الاحتياطات والاقتراض من جهات اخرى، ثم توظيف مختلف بنود الأصول.

ويمكن أن نقسم هذا الأسلوب إلى مدخلين:

- مدخل الأموال المشتركة

- مدخل أوليات استخدام الموارد

فالمدخل الأول نعني به أن كل موارد البنك واستخداماته مجتمعة، أي أن كل مورد على حده يغني جميع أوجه الاستخدام.

أما الثاني يتم بمقتضاه وضع جدول أولويات استخدام مرتبة ترتيبا تنازليا، بحيث يتم توفير احتياجات المجموعة الأولى ثم الثانية وهكذا.

ويتطلب هذا الأسلوب معرفة القيود الموضوعة على البنك مثل قيود السيولة العامة في الاحتياطات القانونية والأرباح المستهدفة ،وبالتالي فان إدارة البنك توظف الأموال حسب أولويات معينة ترضي القيود المختلفة، وتساعدها في حل مشكلة السيولة والربحية.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتعظيم ربحيتها، العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها في هذه الربحية، وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية وأخرى خارجية. [1]

أ-العوامل الخارجية:تتمثل في

1- معدلات الفائدة: تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع المنخفضة، بمعنى أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة وتؤدي معدلات الفائدة دورا فعالا في التأثير في استثمارات البنوك، وان معظم إيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة.

2- السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها.

[1] - بن سعدون سيف السلام ،أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية ،أطروحة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية ،جامعة قالمة ،الجزائر ،2018،ص21.

3- التشريعات القانونية والضوابط البنكية والظروف الاقتصادية والسياسية والثقافة الاجتماعية والوعي البنكي.

4- المنافسة

ب-العوامل الداخلية:تتمثل في:

1- هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية أكبر وفي الوقت نفسه، وتؤثر تكلفة الودائع أيضا في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل حصوله على الأموال.

2- توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية ،اذ بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض ،أما توظيفات البنك في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الأصول غير المدرة للدخل،

وكذلك الأمر بالنسبة إلى النقدية لديها.

3-أرباح أو خسائر الأوراق المالية وأرباح أو خسائر القروض

4- عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعه

5- حجم البنك وإدارته

6- السيولة.

يمكن القول أن ربحية البنوك تتأثر بعدد من العوامل منها ماهو خارجي (خارج سيطرة الإدارة) ومنها ماهو داخلي (تحت سيطرتها)، وإذا ما سلمنا بأن العوامل الخارجية ليست تحت سيطرة الإدارة ولا تستطيع التحكم فيها من جهة، وأن جميع المنظمات تتعرض لها في الوقت نفسه، فان العوامل الداخلية تحتل أهمية كبيرة من خلال تمكن الإدارة من السيطرة عليها من جهة، ومن جهة أخرى فان فهم علاقتها بالربحية يساعد الإدارة على تبني سياسات وإجراءات من شأنها التأثير الايجابي على الربحية، من خلال دراسة أهم العوامل الداخلية المؤثرة على هذه الربحية وهي حقوق الملكية، والحجم والمطلوبات، السيولة، التدفقات النقدية والاستثمارات، الائتمان الممنوح، الودائع. [1]

[1] - مرجع نفسه ،ص22.

إذ يمكننا تلخيص العوامل المؤثرة في ربحية البنوك في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2) : العوامل المؤثرة في ربحية البنوك

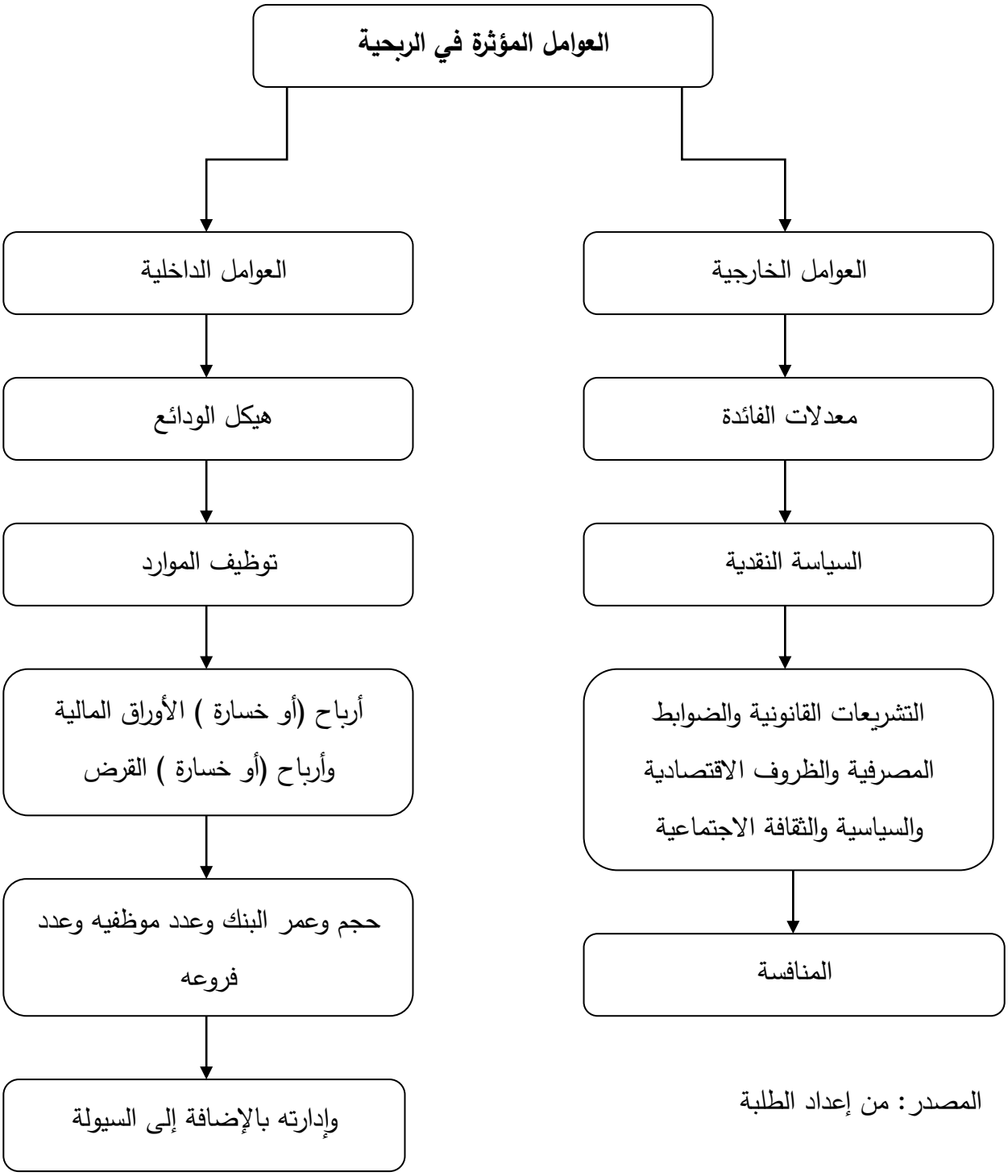

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثالث : المخاطر وإدارة المخاطر

تعد المخاطر ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسات البنكية، لذلك فإنه ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازن بين فرصة الحصول على عوائد لها وبين ومواجهته، وينبغي أيضا أن يتسع حذرها من جميع أشكال هذه المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر وإدارة المخاطر .

1- تعريف الخطر: اختلف الكتاب والدارسون في تعريفهم للخطر فقد عرفه بعضهم على أنه:

- "الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين"[1]

- "عدم التأكد من وقوع خسارة معينة"

- " احتمال وقوع خسارة "[2]

2-تعريف المخاطرة:تعرف المخاطرة في مجال التمويل والاستثمار، على أنها درجة التقلبات التي تحدث في العائد المتوقع، أو الاحتمال انحراف العائد الفعلي للاستثمار عن العائد المتوقع.

- وتعرف أيضا على أنها الانحراف في الناتج المالي المتولد من حالة عدم التأكد[3]

3- أنواع المخاطر:يمكن تصنيف المخاطر على أساس أسبابها حيث تنشأ المخاطر غالبا أما لأسباب داخلية (مخاطر غير منتظمة) أو لأسباب خارجية (مخاطر منتظمة).

أ-المخاطر المنتظمة: systematicrisks

هي الناتجة عن ظروف النشاط الاقتصادي بوجه عام و لا يمكن تجنبها أو السيطرة عليها مثل التقلبات في الفائدة أو مخاطر سعر الصرف العملات الأجنبية، وان كان من الممكن تقليل حجمها باستخدام إحدى مناهج الإدارة الإستراتيجية، منهج التغطية المالية، القائم على استخدام أدوات مالية مبتكرة.[4]

---

[1]-شقيري نوري موسى، ادارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص25.

[2]-تومين أحمد ، مكاوي عيسى ، ادارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين ، مذكرة نيل شهادة ماستر اكاديمي علوم التسير ، ادارة مالية ،جامعة البويرة ، الجزائر ، 2017، ص4، ص5

[3]- رانية زيدان شحادة العلاونة، ادارة مخاطر، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الألى، عمان، الأردن، 2016، ص31.

[4]-رندة جميل، 'ادارة المحافظ الاستثمارية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص84.

ب- المخاطر الغير المنتظمة :unsystematicrisk

وهي عبارة عن المخاطر المنفردة التي تقع على شركة محددة يتأثر فيها سعر السهم هذه الشركة والمخاطر المحددة لا يتأثر فيها السوق بشكل عام ويمكن السيطرة على هذا النوع من المخاطر وتفاديها من خلال الإدارة الكفؤة وأهم طريقة لتفادي المخاطر غير المنتظمة هو التنويع في الاستثمار وتوزيع رأس المال على عدد كبير من الأوراق المالية المختلفة أو بواسطة تحسين كفاءة الإدارة أو وجود القوانين واللوائح التي تقلل من وجود أخطاء.[1]

- أنواع المخاطر المنتظمة :[2]

1- مخاطر تغيير معدل الفائدة :interest rate:

توجد علاقة مباشرة بين أسعار الأسهم وأسعار الفوائد السائدة فالودائع في المصارف مثلا: هي من الوسائل البديلة للاستثمار في الأسهم، فإذا ما ارتفعت الفوائد فان أسعار الأسهم تميل إلى انخفاض، لأن العديد من المستثمرين سيجدون أنه من الأفضل إيداع أموالهم في المصارف بفوائد عالية بدلا من تحمل الاستثمار في الأسهم.

2- مخاطر التضخم: inflation risk

كما هو معلوم يؤدي التضخم إلى تخفيض القوة الشرائية للنقود فالأموال التي تستثمر اليوم لها قوة شرائية أكبر من قيمتها بعد عدد من السنوات، وقد أصبح التضخم سمة العصر، وبالتالي يجب على المستثمر أن يختار الاستثمارات التي تحميه من مخاطر التضخم، فالاستثمارات ذات دخل ثابت عاجزة عن مقاومة التضخم، وبالتالي فان ارتفاع الأسعار قد يفوق العوائد التي تحققها هذه الاستثمارات، وعلى العموم يمكن للمستثمر أن يتفادى أضرار التضخم بأن ينوع استثماراته ويتفادى الاستثمارات طويلة الأجل إلى أن ذلك يتطلب دراسة كبيرة لمختلف المجالات الاستثمارية كالعقارات والأشياء النادرة.

3- مخاطر الادارة :management risk

وتأتي هذه المخاطر من القرارات الإدارية الخاطئة، علما بأن هذه القرارات تنعكس على نشاط الشركة وتحقيق الأرباح، وهذا بدوره ينعكس على أسعار أسهم هذه الشركة في سوق الأوراق المالية، ويعتبر من مخاطر سوء الإدارة التي تقوم المشاكل بين أعضاء مجلس الإدارة أو المشاكل التي تقع داخل الشركة كإضرابات العمال.[3]

---

[1]-غزي فلاح المومني، ادارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 81.

[2]-خلفان حمد عيسى، ادارة الاستثمار والمحافظ المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص115.

[3]-غزي فلاح المومني، مرجع سابق، ص 82.

4- مخاطر السوق: marketrisk

تتأثر أسعار الأسهم بالأحداث الجارية مثل المخاطر النظامية ،أي أن أسعار الأسهم في السوق تتأثر بتوقعات المستثمرين للمستقبل، وعلى هذا يجب على المستثمر أن يدرس بعمق أسعار الأسهم في الماضي ليعرف مقدار الخطر الذي يتعرض له في أسوأ الحالات، ويمكنه حماية استثماراته من مخاطر السوق عن طريق التوقيت الصحيح لقراراته المتخذة في الاستثمار، فلا يشتري والسوق في أوج تحركه وازدهاره، بل يحاول أن يشتري والسوق يشهد بعض الركود في الأسعار، اذ أن ذلك من شأنه إعطاء المستثمر فرصة الاستفادة من تحرك الأسعار للارتفاع.[1]

5- مخاطر العمل :business risk

يقصد بمخاطر العمل عدم قدرة المنشأة على المنافسة في السوق ونمو واستقرار أرباحها في المستقبل، إذ أن انخفاض قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح يؤدي إلى هبوط أسعار أسهمها في السوق وعلى هذا يجب على المستثمر أن يكون دقيقا في اختيار الأسهم التي يشتريها ويتأكد أنها أسهم من منشأة تتمتع بمقدار من النمو وتنتمي إلى صناعة أو قطاع اقتصادي متطور بالإضافة إلى التأكد من أن المنتجات هذه المنشأة سوق واسعة.[2]

4. تعريف إدارة المخاطر: عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ وإجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.

إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأ فضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق :

1-اكتشاف الخطر

2- تحليله

3- قياسه

4-تحديد وسائل مواجهة ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.[3]

ويقصد بها أيضا هي مجموعة الأنشطة الخاصة بالتخطيط والتنظيم و القيادة والرقابة لموارد المؤسسة من أجل تدنيه الآثار المحتملة للمخاطر التي تتعرض لها تلك الموارد.[4]

وعرفت أيضا: بأنها كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لتحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا.[5]

---

[1]-خلفان حمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2]- مرجع نفسه، ص 114.

[3]- شفيري نوري موسئ وآخرون،مرجع سبق ذكره، ص26.

[4]- ريم بونوالة، محاضرات في مقياس ادارة المخاطر المالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2018-2019، ص8.

[5]- رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سبق ذكره ، ص42.

أما إدارة المخاطر المصرفية فقد عرفتها لجنة التنظيم المصرفي المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم الكامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار المواقف عليها من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر.[1]

الشكل رقم (3) : أنواع المخاطر

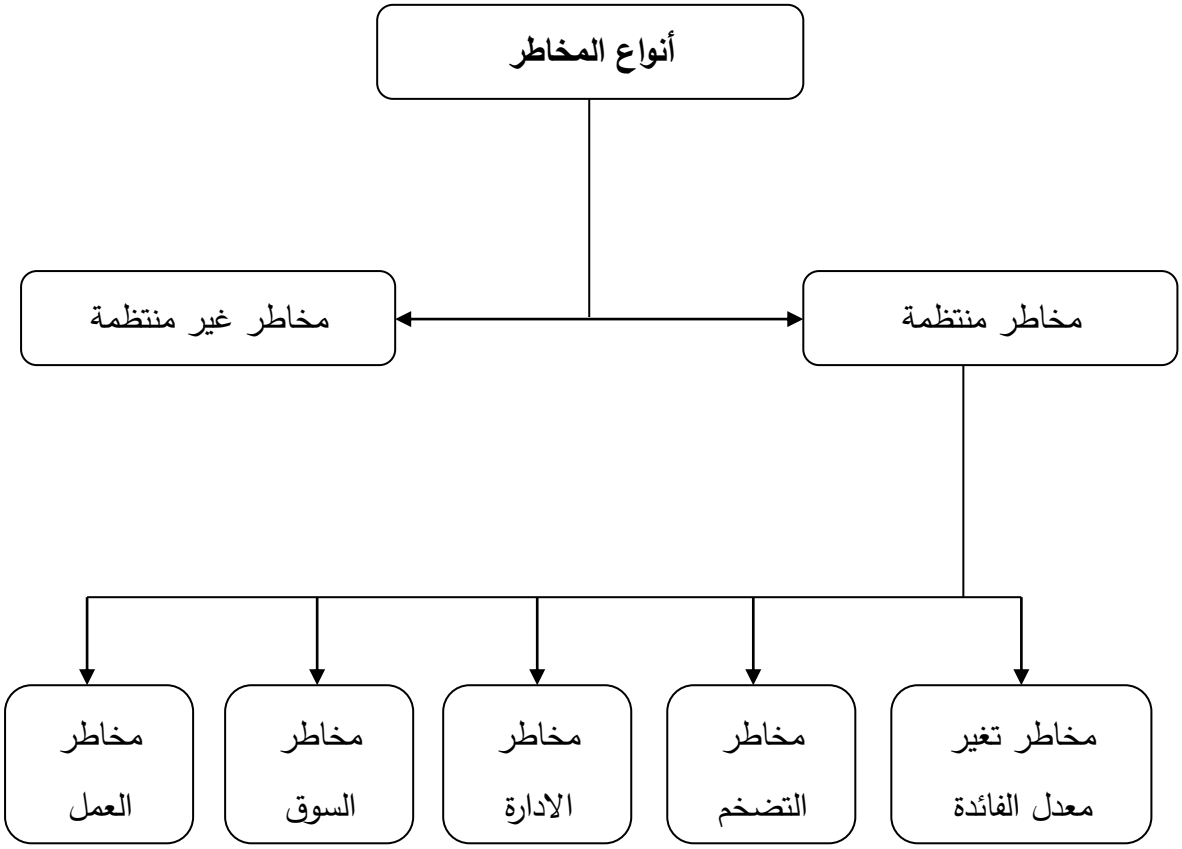

المصدر: من إعداد الطلبة

[1]– رانية زيدان شحادة العلاونة، مرجع سبق ذكره، ص42.

المطلب الثاني: تعريف مخاطر السيولة ومصادرها

إن النشاط اليومي والروتيني للبنوك ينجم عنه أرباح يتحصل عليها البنك نتيجة هذا النشاط لكن في المقابل فان هذا الأخير ليس ببعيد عن تعرضه لجملة من المخاطر وعلى رأسها مخاطر السيولة.

1- ماهية مخاطر السيولة :

من الواضح أن هذا النوع من المخاطر حظي بالاهتمام كبير سواء من قبل الباحثين الاقتصاديين أو القائمين على البنوك وذلك رغبة منهم في معرفته معرفة دقيقة ومحاولة تجنبه أو حتى التقليل من تبعاته.

1-1- تعريف مخاطر السيولة :

لمخاطر السيولة عدة تعريفات نذكر منها مايلي :

- التعريف الأول: يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة المصرف النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقرضين، ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع المصرف توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.[1]

- التعريف الثاني: هي نوع من المخاطر يظهر عندما تكون هناك رغبة عامة مشتركة لمعظم المودعين لسحب ودائعهم من البنك التجاري وبشكل مفاجئ لإدارة البنك، مما يضطر إدارة البنك إلى بيع بعض أصول البنك خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة.[2]

من خلال هذه التعريفات نتبنى هذا التعريف :

عدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالدفع، أي عدم وجود سيولة كافية في لحظة معينة حتى تتمكن من سداد ديونها أو الدفع لمورديها فهناك خطر في المستقبل على البنوك حتى ولو كانت لديها أموال كافية لضمان الملائمة المالية. [3]

[1]- عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره ، ص35، منشورة.

[2]- بن سعدون سيف الاسلام، مرجع سبق ذكره ، ص30.

[3] -مرجع نفسه ،ص30.

1-2- مصادر مخاطر السيولة :

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموارد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزانية العمومية، مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات، وهناك عدة أسباب تؤدي لحدوث مخاطر السيولة أهمها :[1]

- عدم التوازن بين نمو الالتزامات البنك وأعباء خدماتها.

- ضعف تخطيط السيولة، ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، ما يؤدي الى صعوبة التحويل الأرصدة السائلة.

- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

- الأزمات الحادة التي تنشأ في أ سواق المال.

ويمكن القول أن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت (أي سرعة تحويل الموجود الى نقد)، المخاطرة (أي احتمال هبوط قيمة الموجود المراد تسييله)، الكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل إلى نقد)، ووفقا لهذه الأبعاد الثلاث يتمكن البنك من ضمان السيولة الكافية من خلال امتلاكه الكمية المناسبة منها أو عن طريق الاقتراض وبيع الموجودات، وعلى الرغم من أن الحصول على الأموال في السوق بتكلفة تنافسية من شأنه أن يسمح للبنوك تحقيق الأرباح لتلبية الطلب المتزايد من قبل الزبائن للحصول على قروض، وأن التنفيذ الخاطئ أو غير المناسب لإدارة الديون يمكن أن يكون له أثارا كبيرة تتحقق في المخاطر المرتبطة بإدارة السيولة على أساس تمويل السوق.

-الأموال لايمكن أن تكون متاحة دائما عند الحاجة

- إذا خسر السوق ثقته في مصرف، ستكون سيولة البنك مهددة

-اهتمام البنوك بالحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة، وعدم الاهتمام الكافي نحو توزيع الاستحقاق مما قد يعزز كثيرا في تعرض البنك لمخاطرة التقلبات في أسعار الفائدة.

وعلى هذا الأساس، فان البنوك بشكل عام تواجه مسألتين أساسيتين في السيولة وتعد محور مسؤوليتها وتتمثل في إدارة كل من توليد أو خلق السيولة ومخاطرة السيولة، فخلق السيولة يساعد المودعين والشركات خصوصا عندما تصبح الأشكال المختلفة من التمويل صعبة المنال، في حين أن إدارة مخاطرة السيولة هو

[1]- عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره، ص37.

ضمان أن البنك يمتلك السيولة الكافية لكي يمكنه من ممارسة وظيفته وخاصة في الأوقات الضائقة المالية والأزمات. ويمكن إدارة هذا الخطر من خلال التحوط.

الشكل رقم (4) : مصادر مخاطر السيولة

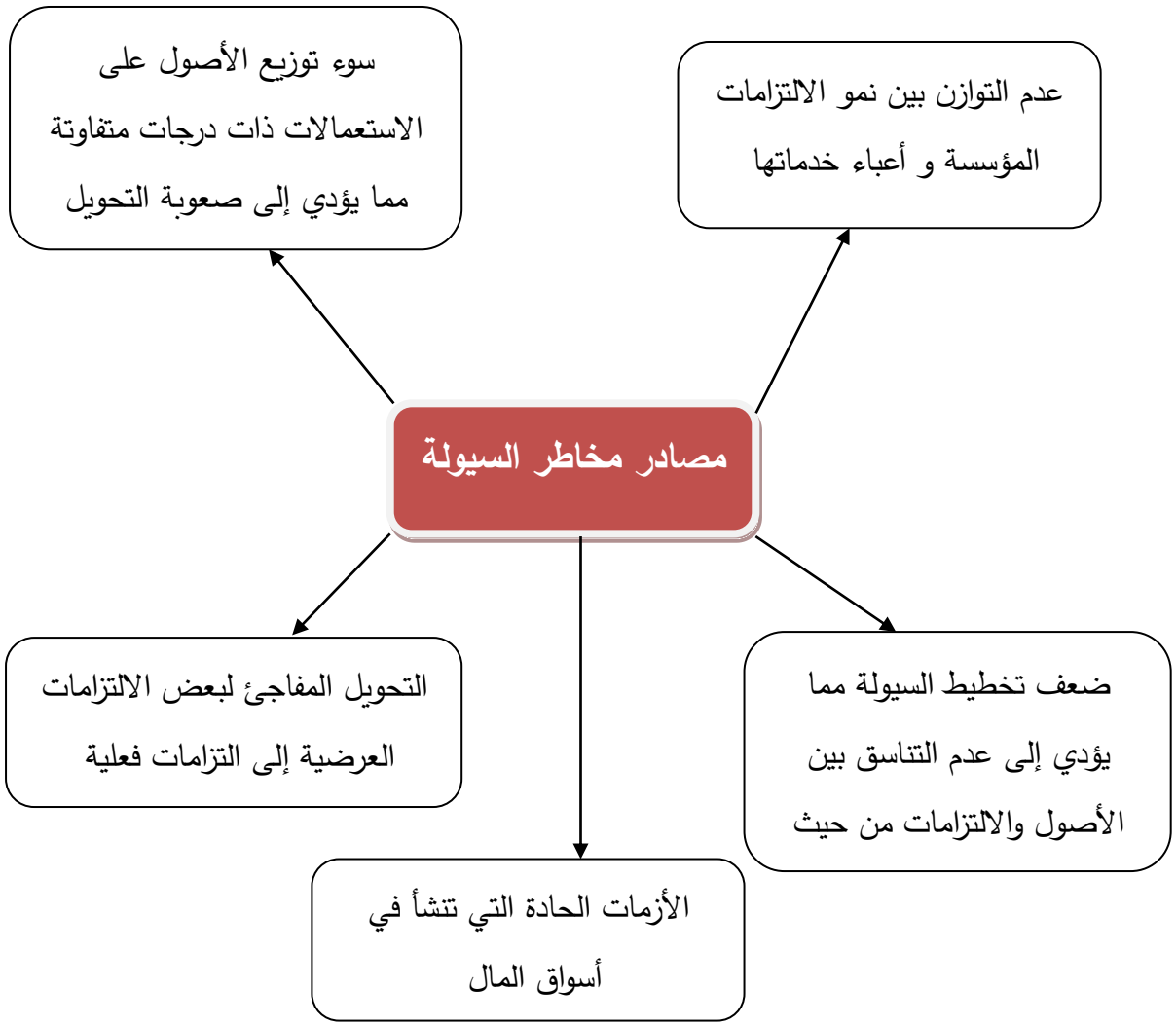

المصدر:من اعداد الطلبة .

المطلب الثالث: ضوابط الحد من مخاطر إدارة السيولة:

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكيد على أن البنك قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية وعلى ذلك يجب أن يشمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي: [1]

1- نظام جيد لإدارة المعلومات.

2- سيطرة مركزية على السيولة

3- تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة

4- تنوع مصادر التمويل

5- وضع خطة الطوارئ

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة البنك لأصوله والتزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية، مع التحقق من هذا أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية. [2]

المطلب الرابع : إدارة مخاطر السيولة حسب لجنة بازل:

أ- **تعريف لجنة بازل:** تمثل أحد اللجان الرقابية للبنك من قبل مجموعة الدول الصناعية العشر، في نهاية 1974 في مدينة بازل بسويسرا، وتشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة البنكية، بهدف تقوية استقرار وسلامة الأنظمة البنكية، وتكونت من مجموعة العشر وهي: بلجيكا، ألمانيا، كندا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، السويد، وهولندا .[3]

ب - مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل:

تتمثل مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل فيما يلي :[4]

1- يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموعة من الأصول ذات جودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المرقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حال وجود عجز في السيولة أو ضعف

[1] - مرجع سابق، ص 37.
[2] - عتروس صونية ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.
[3] - بن سعدون سيف الاسلام، مرجع سبق ذكره ، ص36
[4] - عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره ، ص38.

في إدارة مخاطرها، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تِؤثر عليه مستقبلا.

2- يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك ودورة في النظام المالي للدولة على الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور إستراتيجية وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك مستوى كاف من السيولة وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الإستراتيجية والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة الفعلية.

3- على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية.

4- على إدارة البنك أن توفر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

5- على البنك مراقبة ومتابعة تعرضا ته لمخاطر السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات أخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى.

6- على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويع فعال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل.

7- على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات

8-على البنك إدارة أو ضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات الغير المقيدة وعليه مراقبة ظروف وقانونية الضمانات وإمكانية التنفيذ عليها.

9- على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط طوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة.

10- على البنك اعتماد خطة طوارئ رسمية للتمويل وإدارة توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.

11-على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة.

12-على البنك الإفصاح العام و بشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك.

13-على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك و أوضاع السيولة لديها لتقرر وان كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة. [1]

[1] - مرجع سابق، ص39.

خلاصة الفصل:

إن التقدم والتطور الذي يشهده العالم بشكل رهيب في مجال الأموال والأعمال أدى بالبنوك لتكون قطعة لا يمكن الاستغناء عنها في مجال الاقتصاد نظرا لكونها القلب النابض للاقتصاد الوطني

وتعتبر السيولة في البنوك التجارية أحد أهم المتغيرات الرئيسية التي تحكم نشاط البنك، فالبنوك دوما تسعى لتحقيق سياساتها وأهدافها الجوهرية (السيولة–الربحية–الأمان) فكل البنوك تسعى جاهدة للتوفيق بينها، حيث تسعى لتوفير السيولة في مختلف مصادرها لممارسة نشاطها وتحقيق عوائد تكون مرضية ،فهدف البنوك ليس توفير سيولة بكميات كبيرة فقط، بل تستهدف تقدير احتياجاتها من السيولة وتوفيرها وإدارتها بطريقة التي تسمح بعدم تجميد السيولة

وتعتبر البنوك عرضة للمخاطر نظرا لاعتمادها عليها وبشكل يومي ولتفاديها فان البنوك يسعون جاهدين لوضع استراتيجيات تسمح لهم بتجنب هده المخاطر أو التقليل منها ،وذلك بتطبيقهم لمقررات لجنة بازل أو اعتمادهم على طرق وآليات إدارة السيولة والربحية ،حيث أن العلاقة بين السيولة والربحية تعتبر من أهم الأسلحة التي يمتلكوها البنوك للتحكم في الأزمات والتخفيف منها إذا طرا الوضع.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي لأثر السيولة على ربحية البنوك التجارية

تمهيد:

بعد التطرق في الجزء النظري إلى السيولة المصرفية والربحية في البنوك التجارية، سوف يعالج هذا الفصل إسقاط العديد من المفاهيم والأدوات والنسب الإحصائية بغية تحليل عينتين من البنوك الناشطة في الجزائر، وذلك باستخدام ميزانيتي بنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي، كعينة للبنوك التجارية، لسنوات (2012-2017) وسوف نحاول الوصول ميدانيا إلى اختيار الفرضيات ومعالجة الإشكالية المطروحة واستنتاج طبيعة علاقة السيولة المصرفية وباقي المتغيرات والفرق بين تأثير السيولة في تلك المتغيرات بين البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي، ومن ثم الخروج بتوصيات هامة، وقد قسمنا هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول:** تقديم عينة الدراسة (بنك الوطني الجزائري ، بنك الجزائر الخارجي).
- **المبحث الثاني :**مدى تأثير السيولة على أداء البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي .

المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة (بنك الوطني الجزائري و بنك الجزائر الخارجي

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف بالبنكين محل الدراسة وهو بنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي ،وهما من البنوك العامة في الجزائر والفاعل الأساسي في القطاع البنكي الجزائري .

المطلب الأول: تعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبنك محل الدراسة البنك الوطني الجزائري، ولكن بصفة عامة نقول، يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

1- نشأته :

من المعروف أن البنوك التجارية هي النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي لأي بلد ،لأنها تعد من أهم المؤسسات المالية التي تلعب دورا منشط لاستثمارات بمختلف مجالاتها، ولم تعرف الجزائر هذا النوع من البنوك إلا في سنة 1966، أي بعد أن ظهرت فكرة تأميم البنوك الأجنبية حيث تم إنشاء بنوك تجارية ذات صبغة وطنية، قصد خلق شبكة نقدية ومصرفية تتماشى مع الاقتصاد الجزائري ،وهكذا نشأت البنوك التجارية الأولى وهي البنك الوطني الجزائري الذي أنشأ سنة 1966.

في عام 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري حيث تم إنشاء بنك متخصص (بنك الفلاحة والتنمية الريفية) في دعم وتعزيز التمويل الحياة الريفية عن طريق تلبية الاحتياجات المالية للقطاع الزراعي المسير ذاتيا في ذلك الوقت.

وفي سنة1988 وفي إطار الإصلاحات التي فرضها القانون رقم 01/88

المتضمن قانون المؤسسات العمومية الاقتصادية المنظمة في شكل شركات أسهم، فانه تم تحويل البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة مالية ذات أسهم برأس مال يقدر ب 3.4 مليار دينار جزائري.

في 16 أفريل 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم تسير وفقا لقوانين 88. 01 و 88. 03 و04.88 ل 12 جانفي 1988 وقانون 88. 119 ل 21 جوان 1988 وقانون 88. 117 ل 28 سبتمبر 1988 وبالقانون التجاري.[1]

[1] - طالبي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 46، منشورة

بفضل قانون النقد والقرض رقم 90. 10 من 14 أفريل 1990 الذي شكل الإصلاح الجذري للنظام المصرفي، حيث يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل.

جوان 2009 تم زيادة رأس مال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار إلى 41600 مليار دينار عن طريق إصدار 27000 سهم بمليون دينار لكل سهم.

وبقيت تسمية بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار ب و ج وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شيغيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. [1]

2- تعريفه :

تم إنشاء هذا البنك بعد societe par actions البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم

تأميم النظام البنكي الجزائري وبالضبط في 13/ 06/ 1966 حيث يقوم بكل نشاطات الإيداع لاسيما أنه يؤمن الخدمة المالية للتجمعات المهنية للمؤسسات، ويعالج كل العمليات المصرفية للصرف والقرض في إطار التشريع وتنظيم المصارف.[2]

3- مهامه: البنك الوطني الجزائري يقوم بنشاطات متعددة أهمها :[3]

- منح القروض لتمويل القطاعات العامة، التجارية منها والصناعية وقطاع الخدمات.

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية ماعدا الصيد البحري، السباحة، والصناعات التقليدية لأن ذلك من مهام أو تخصص القرض الشعبي الجزائري.

- توظيف الأموال المتحصل عليها من قبل العملاء بشروط معينة يستفيد منها الطرفان (البنك والعميل)

- اكتتاب، خصم، أو شراء كل الأوراق التجارية والمالية.

- تنفيذ كل عملية اعتماد لحساب الدولة، سواء أكان ذلك بضمان أم بدونه.

- إيجار الخزائن

- مراسلة البنوك الأجنبية

[1] - مرجع سابق ، ص 46.

[2] - عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره ، ص64، منشورة.

[3] - طالبي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 46.

– قبول ودائع الأموال من الجمهور في الحسابات تحت الطلب أو لأجل، كما يمكن لها إصدار أذونات وسندات الخزينة.

– تقديم مساعدات للدولة والهيئات العمومية وتنفيذها وفقا لضمانات معينة.

– استقبال مبالغ السندات في شكل وديعة واستقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، وسند لأمر، شيك فواتير، أو وثائق أخرى تجارية ومالية)

– يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، وخصوصا القيم المنقولة.

– اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

– البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.[1]

4– أهدافه: البنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها مايلي :[2]

– محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.

– إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.

– ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض وجذب الودائع....الخ.

– احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي

– لعب دورا فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

[1] - مرجع سابق ، ص 46.

[2] – عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره، ص 68.

5: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

تتمثل هذه الهيئات العليا والعملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك وتمثل بالشكل التالي :

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي للبنك الوظني الجزائري

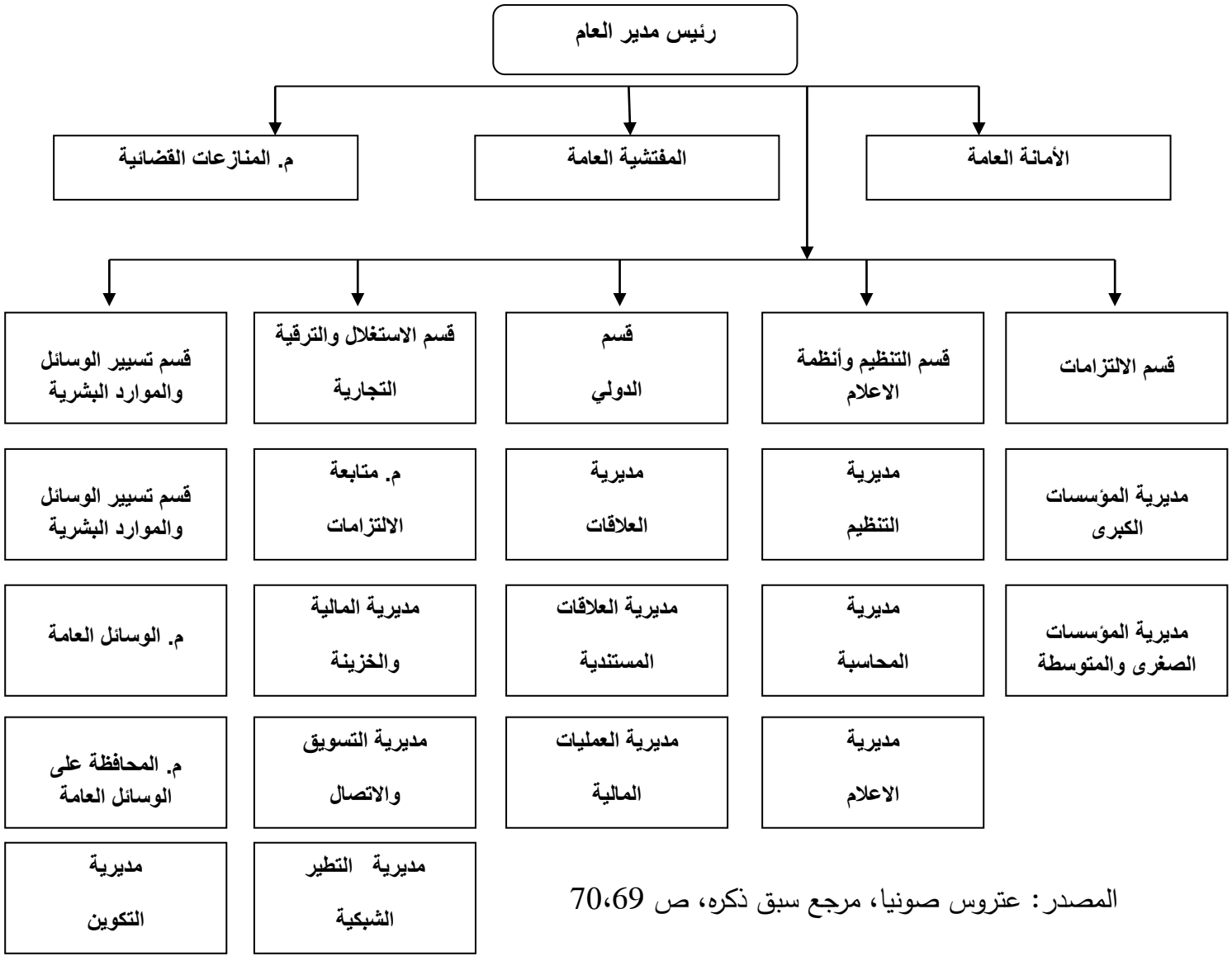

المصدر: عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره، ص 70،69

المطلب الثاني : تعريف بالبنك الجزائر الخارجي BEA

إن حالة البنك الخارجي الجزائري مثله مثل البنوك الوطنية الأخرى، كما يختص بالأولوية في تمويل التجارة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول وخاصة خلال السنوات الأولى من إنشائه

1- نشأته: تأسس البنك الخارجي الجزائري في أول أكتوبر 1967 بموجب الأمر 67/204 وبهذا فهو ثالث وأخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك وهي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي الجزائري والمتوسط، وبنك باركليز.

ويمارس البنك الخارجي الجزائر كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارية الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، كما تمتد النشاطات الاقراضية له إلى القطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك وشركات الصناعية الكيماوية والبترولية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ماهر منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي.

2- تعريفه : هو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية بصفة كلية، يقدر رأسBEA البنك الخارجي الجزائري ماله ب 100 مليار دينار، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط الصلب، النقل، ومواد البناء والخدمات، يقع مقره الرئيسي في 11 شارع العقيد اعميروش . الجزائر العاصمة.[1]

3- وظائفه :

من بين الوظائف التي يقوم بها هذا البنك نجملها بما يلي :[2]

- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى

- بالاظافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع المراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى

- تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج

[1] - ركابي صدام، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج camel ، أطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015، ص23-24، منشورة.

[2] - داودي رجاء، إدارة المخاطر الائتمادية وفق لجنة بازل، أطروحة نيل شهادة ماستر، مالية البنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012، ص68.

– يمكنها تنفيذ كل العمليات البنكية الداخلية والخارجية التي تلاءم موضوعها وذلك في إطار القوانين السارية المفعول

– يمكنها إعادة تسير المخازن العمومية، القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية متصلة بنشاط الحركة، اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها

– يجمع القروض على المدى القصير، المتوسط والطويل

– يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن.[1]

4– أهدافه:

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها مايلي :[2]

– تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم

– تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج

– يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.

– تحسين وجعل التسيير أ كثر فعالية من أجل ضمان التحويلات الأزمة للتطوير التجاري، وذلك بإدخال تقنيات جديدة في ميدان التسيير والتسويق مثل البطاقات التي تعمل بها البنوك فيما يخص تعاملاتها الداخلية فيما بينها.

– التوسع ونشر الشبكة واقتراب الزبائن، وكذا العمل على السير المحكم للموارد البشرية والأخذ بالمشاركة على الصعيد الوطن الخارجي.

– تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية والاتصال.

– تقديم الوسائل المادية والتقنية حسب الاحتياجات.

– تقوية نظام المراقبة داخل كل المديريات التابعة للبلاد.

– إعطاء الموافقات للقرض مع البنوك الخارجية الأخرى.

[1] - مرجع سابق ، ص 68.

[2] – نعيمة رزيقة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات في البنوك التجارية، اطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص79.

5: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي BEA

الشكل رقم(6) :

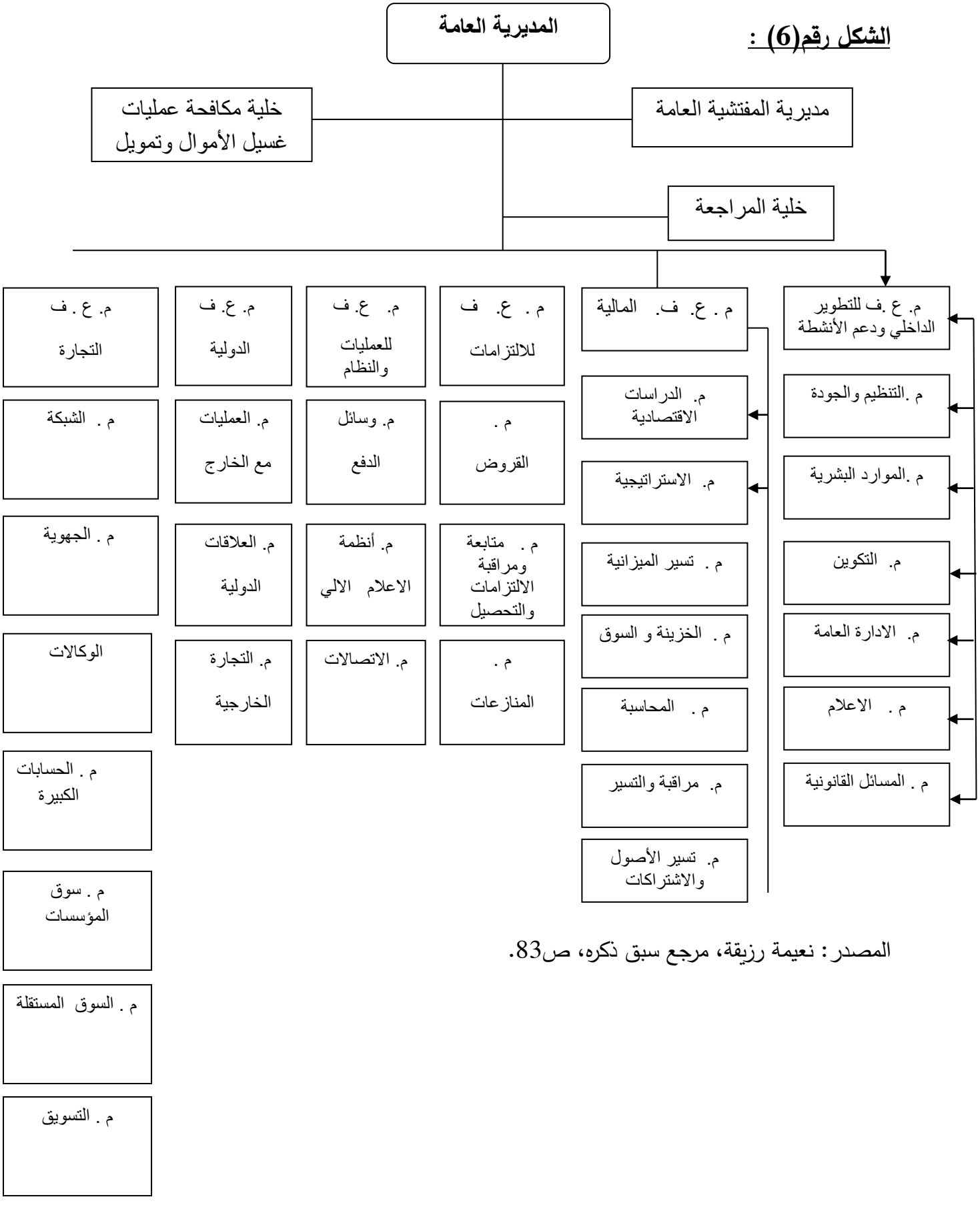

المصدر: نعيمة رزيقة، مرجع سبق ذكره، ص83.

المبحث الثاني: مدى تأثير السيولة على أداء البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي

وتم الاعتماد فيه على:

1- البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصارف للفترة مابين (2013م_2017م) وهذه البيانات تتمتع بمصداقية عالية كونها تخضع إلى رقابة البنك المركزي ومكاتب تدقيق قانونية.
2- نسب وأساليب التحليل كل النسب سيتم التطرق إليها بالتفصيل في دراسة، (النسب المالية وتحتوي على نسبة السيولة _ نسب الربحية).

المطلب الأول: اثر السيولة على عوائد البنك الوطني الجزائري وبنك الخارجي الجزائري للفترة 2013_2017.

يتناول هذا المطلب معرفة أثر السيولة على الربحية أو بمعنى أخر العلاقة بين السيولة والربحية ولا يتحقق إلا من خلال حساب نسب السيولة والربحية.

1- تحليل السيولة في البنك الوطني الجزائري وبنك الخارجي الجزائري:

إن من أهم الأدوات التي تمكن البنوك من تقدير سيولتها وتقييم أدائها هي نسب السيولة والتي سنتناولها على البنكين العامين (BEA_BNA)، محل الدراسة للفترة 2013م_2017م.

الفرع الأول: حساب نسبة السيولة النقدية ونسبة تغيرها والمقارنة بين البنكين.

أولا: نسبة السيولة النقدية: تشير هده النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعدها المحددة. [1]

وتتم حسابها وفق المعادلة التالية:

$$\text{النسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الارصدة النقدية} + \text{اصول شبه النقدية}}{\text{اجمالي الودائع}}$$

[1] – عتروس صونيا، مرجع سبق ذكره، ص 17.

جدول رقم (2) نسبة السيولة النقدية لبنكي (BEA_BNA) للفترة 2013_2017.

البنك	السنة					المتوسط الحسابي
	2013	2014	2015	2016	2017	
BNA	19,80	16,54	15 ,01	16 ,23	14,87	16,49
BEA	22,66	24,17	17,26	22,36	29 ,44	23,178

المصدر: بن سعدون سيف الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 103

ويبين الجدول رقم (2) والذي يتضمن نسبة السيولة النقدية لكل من بنكي الوطني الجزائري وبنك الخارجي الجزائري مستويات متدنية على طول فترة الدراسة بالنسبة لبنكBNA إذ أنه وفي سنة 2013 تم تسجيل أعلى نسبة والمقدرة ب 19,80% إلا أنه انخفضت تدريجيا حيث وصلت خلال السنتين 2014م_2015م على التوالي 16,54%_ 15,01 %لترتفع بحلول 2016 لتبلغ نسبة 16,23 %إلا أنه عاودت الانخفاض مجددا خلال سنة2017 مسجلة أدنى قيمها والبالغة 14,87 %وأخيرا فقد بلغ متوسط الحسابي لهده النسبة 16,49 %خلال سنوات البحث وهدا ما يؤكد عدم تمتع البنك بقدرة على الوفاء بالتزاماته اتجاه الودائع

أما بالنسبة لبنك الخارجي الجزائري شهدت تسجيل نسبة مقبولة سنة 2013 والتي بلغت 22,66% لتتحسن بصورة طفيفة جدا خلال سنة2014، حيث سجلت نسبة بلغت24,17% لتنخفض سنة 2015 مسجلة أدنى مستوياتها البالغة 17,26% لترتفع من جديد سنة 2016 بنسبة 22,36 %إلى غاية 2017 إذ سجلت الذروة 29،44 %، وهو ما يشير على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته أما المتوسط الحسابي لهده النسبة فقد بلغ 23,178 %خلال سنوات البحث.

ثانيا: نسبة التغير للسيولة النقدية :

تم حسابها بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التغير للسيولة النقدية} = \frac{\text{السيولة النقدية في السنة الحالية} - \text{السيولة النقدية في سنة الاساس}}{\text{السيولة النقدية في سنة الاساس}} 100X$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2013 م

جدول رقم (3) نسبة التغير للسيولة النقدية لبنكي(BEA_BNA) للفترة 2014_2017.

البنك	السنة				المتوسط الحسابي
	2014	2015	2016	2017	
BNA	−16,46	−24,19	−18,03	−24,89	−83,57
BEA	6,66	−23,83	−1,32	29,92	−48,41

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنكين (bna، bea)

يتضمن الجدول رقم (3) نسبة التغير للسيولة النقدية للبنكين محل الدراسة حيث أخذت بالانخفاض تدريجيا وكان المتوسط الحسابي لنسبة التغير سالبا لكلا البنكين فكانت النسبة (−83,57%) لبنك BNA و (−48,41%) لبنكBEA .

الفرع الثاني: حساب نسبة السيولة القانونية ونسبة تغيرها والمقارنة بين البنكين

أولا: نسبة السيولة القانونية:

تستخدم ضمن قواعد الرقابة على البنوك من البنك المركزي من خلال تحديد نسبة ونوع الأصول السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية [1]

وتتم حسابها وفق المعادلة التالي:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{راس المال}}{\text{اجمالي التزامات البنك}}$$

[1] –دريد عامل آل نشيب، مرجع سبق ذكره ، ص 104.

جدول رقم (4) نسبة السيولة القانونية لبنكي (BEA_BNA) للفترة 2013_2017.

البنك	السنة					المتوسط الحسابي
	2013	2014	2015	2016	2017	
BNA	33,90	28,52	25,83	58,06	28,06	34,874
BEA	23,20	26,55	22	28,66	34,30	26,942

المصدر: بن سعدون سيف الاسلام، مرجع سبق ذكره، ص 103.

يبين الجدول رقم(4) الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية للبنكين محل الدراسة وللسنوات قيد البحث 2013م_2017م.

ففي بنك الوطني الجزائري باغت نسبة السيولة القانونية 33,90% في السنة الأولى من مدة البحث إلا أنها باشرت في الانخفاض بدءا من سنة 2014 وصولا إلى سنة 2015% أين عرف تسجيل أقل نسبة والتي بلغت 25,83% لتحقق قفزة سنة 2015 بتحقيقها نسبة تمثلت 58,06 %ولتنخفض من جديد في السنة الأخيرة بنسبة 28,06%. أما المتوسط الحسابي لسنة السيولة القانونية لبنك الوطني الجزائري فقد بلغ 34,874 %.

أما في البنك الخارجي الجزائري فتلاحظه حقق نمو خلال السنتين الأوليتين 2013_2014 بنسب متتالية 23,20%_ 26,55% لتنخفض سنة 2015 بنسبة 22 %وهي تعتبر أدنى نسبة و تحقق الارتفاع لما بقي من سموات حيث حققت سنة 2017 أعلى نسبة ب 34,30%. أما المتوسط الحسابي لنسبة السيولة القانونية لبنك الخارجي الجزائري فقد بلغ 26,942%.

ثانيا: نسبة التغير للسيولة القانونية :

تم قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التغير للسيولة النقدية} = \frac{\text{السيولة النقدية في السنة الحالية} - \text{السيولة القانونية في سنة الاساس}}{\text{السيولة القانونية في سنة الاساس}} X100$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2013 م

جدول رقم (5) نسبة التغير للسيولة القانونية لبنكي(BEA_BNA) للفترة 2014_2017.

البنك	السنة				المتوسط الحسابي
	2014	2015	2016	2017	
BNA	−15,87	−23,80	71,26	−17,22	14,37
BEA	12,61	−5,17	23,53	47,84	78,81

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لبنكين BEA،BNA

يتضح من الجدول رقم (5) نسبة التغير للسيولة القانونية للبنكين BEA_BNA موضوع البحث حيث بلغت نسبة متوسط الحسابي بالنسبة للبنك الوطني الجزائري 14.37%، وارتفعت نسبة متوسط الحسابي بالنسبة لبنك الوطني الخارجي الى 78.81%

الشكل رقم (7): نسب السيولة للبنكين BEA_BNA للفترة 2013_2017

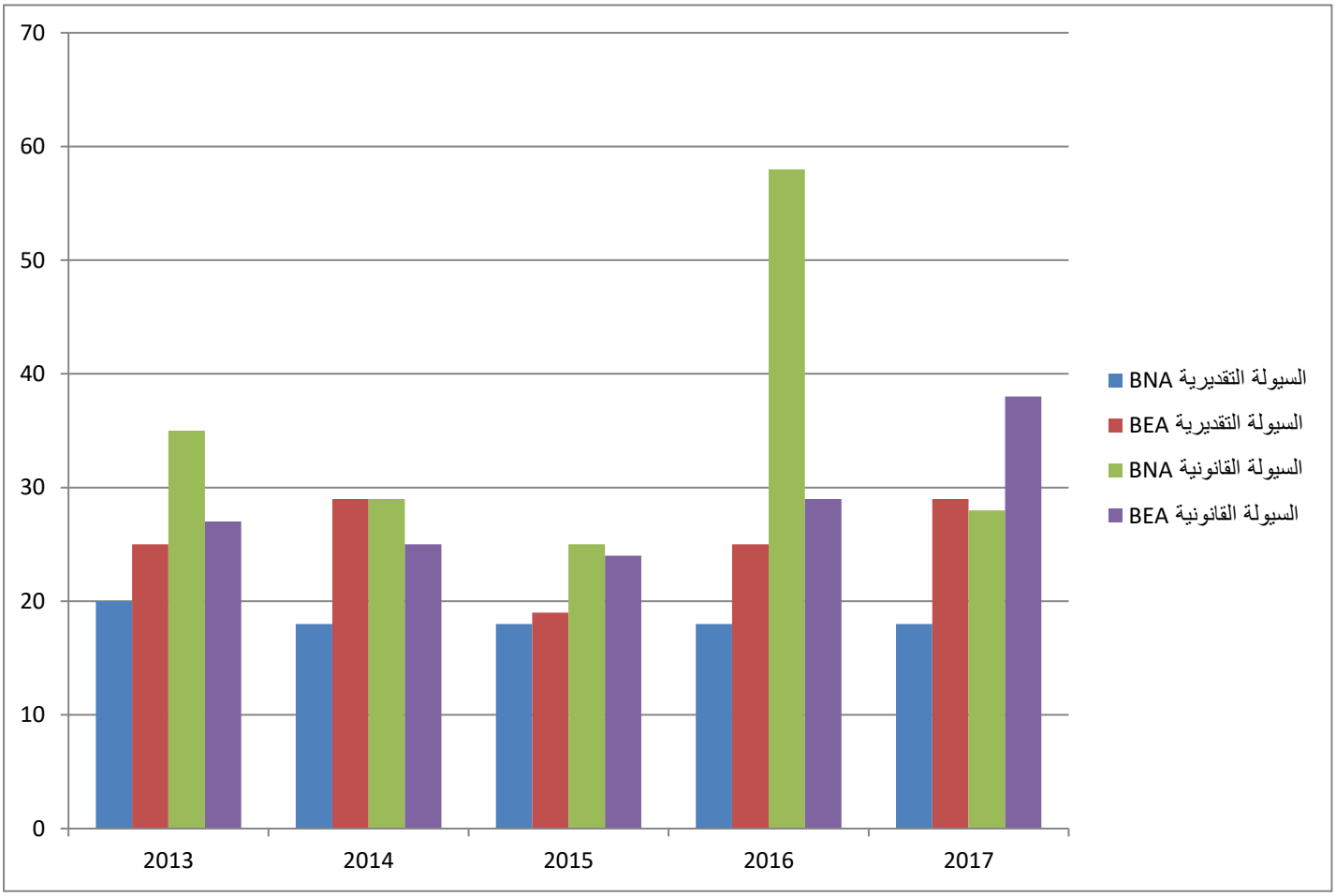

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لبنكين BNA، BEA

الفرع الثالث: حساب نسب الربحية للبنك الوطني وبنك الخارجي الجزائري للفترة 2013_ 2017

بعد النظر في سيولة البنكين وجب علينا إلقاء نظرة على ربحية البنكين لمعرفة مدى ارتباط هذين المتغيرين من جهة ومدى كفاءة البنكين في توظيف مواردها. ويتناول هدا الفرع نوعين من العائد الذين يهمان المالك والمستثمر وهما معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية.

أولا: معدل العائد على الموجودات

يقيس هدا المؤشر معدل العائد على الأموال المستثمرة في الموجودات لذا فانه يعكس كفاءة الإدارة في تشغيل الموجودات.[1]

وتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$\text{العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{اجمالي موجودات المصرف}}$$

جدول رقم (6) نسبة العائد على الموجودات لبنكي (BEA_BNA) للفترة 2013_2017.

البنك	السنة					المتوسط الحسابي
	2013	2014	2015	2016	2017	
BNA	1,38	1,14	1,09	1,11	1,06	1,156
BEA	1	1,15	1,28	1,34	1,84	1,322

المصدر: بن سعدون سيف الاسلام ، مرجع سبق ذكره ،ص 106.

استنادا للجدول رقم (6) يمكن القول أن نسبة العائد على الموجودات للبنك الوطني الجزائري قد شهدت نسبة ضعيفة سنة 2013 بلغت 1,38% لتنخفض على مدار سنتين 2014_2015 بنسب متتالية 1,14%_1,09% ولترتفع من جديد سنة 2016 بنسبة 1,11 %لتنخفض مجددا سنة 2017 بنسبة 1,06 %وتعتبر أدنى نسبة وهو ما يدل على ضعف البنك في توليد الأرباح من خلال استغلال أصوله.

أما بالنسبة لسنة العائد على الموجودات للبنك الخارجي الجزائري حقق نسب سارت في مسار ايجابي حيث انطلقت من نسبة 1 %سنة 2013 لتبدأ بالارتفاع التدريجي في السنوات قيد الدراسة وتختم بنسبة 1,84% سنة 2017 ويشير ارتفاع هده النسبة إلى تطور قدرة البنك على تحقيق الأرباح من خلال استغلال أصوله

[1] – بوعافية خالد وزملائه ، مرجع سبق ذكره، ص66.

إلى أن النسب المحققة من البنكين يمكن وصفها بالضعيفة جدا نظرا لإمكانيات البنكين. أما المتوسط الحسابي لهده النسبة فقد بلغ 1,156 %بالنسبة للبنك الأول BNA ،1,322% بالنسبة للبنك الثاني BEA.

ثانيا: نسبة نمو معدل العائد على الموجودات

تم قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{نمو معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{سنةا الحالية} - \text{سنة الاساس}}{\text{سنة الاساس}} 100X$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2013 م

جدول رقم (7) نسبة التغير لمعدل العائد على الموجودات لبنكي(BEA_BNA) للفترة 2014_2017.

البنك	السنة				المتوسط الحسابي
	2014	2015	2016	2017	
BNA	−17,39	−21,01	−19,56	−23,18	−81,14
BEA	15	28	34	84	161

المصدر:من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنكين BNA، BEA

يتضمن الجدول رقم (7) نسبة التغير لمعدل العائد على الموجودات للبنكي محل الدراسة حيث انخفضت بالنسبة لبنك الوطني الجزائري وكان المتوسط الحسابي81,14− %، اما البنك الجزائر الخارجي ارتفعت وبلغت 161%

الفرع الرابع: حساب معدل العائد على حق الملكية ونسبة نموهما

أولا: معدل العائد على حق الملكية

يقيس هدا المؤشر العائد الذي يحققه المساهمون على أموالهم الموظفة في رأس مال البنك،فادا كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل دلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في البنك،[1]

يتم حسابه وفق المعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد غلى حق الملكية} = \frac{\text{الصافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}} 100X$$

[1] – بوعافية خالد، مومن بكوش جابر، مرجع سبق ذكره، ص 67.

جدول رقم (8) معدل العائد على حق الملكية لبنكي (BEA_BNA) للفترة 2013_2017.

البنك	السنة					المتوسط الحسابي
	2013	2014	2015	2016	2017	
BNA	11,31	12,97	13,16	12,97	11,31	12,344
BEA	10,26	13,23	13,57	13,06	18,29	13,682

المصدر: بن سعدون سيف الاسلام ، مرجع سبق ذكره، ص 106.

من خلال ملاحظة الجدول رقم (8) فقد شهد البنك الوطني فيما يخص نسبة العائد على حق الملكية تسجيل مسارين مختلفين حيث سجل ارتفاع النسبة خلال السنوات الثلاثة الأولى لتبلغ ذروتها سنة 2015 بنسبة 13,16% لتنخفض سنة 2016 بنسبة 12,97% وسجلت سنة 2017 أدنى نسبة 11,31% وهو ما يرجع لتدبدب النتيجة المحققة. أما المتوسط الحسابي لهده النسبة فقد بلغ 12,344%.

في الجهة الأخرى فان ما يلاحظ هو أن بنك الجزائري الخارجي حقق نسب مقبولة في عائد على حقوق الملكية خلال سنة2013 بنسبة 10,26% لتحقق ارتفاع سنة 2014 بنسبة 13,23 %ولأحظ تحسن طفيف جدا بنسبة 13,57% سنة 2015 ولكن هدا التحسن لم يدم حيث تراجع مع حلول سنة 2016 بنسبة 13,06% لترتفع من جديد سنة 2017 بنسبة 18,29% وهي نسبة ايجابية ويعود لتدبدب نتائج البنك. أما المتوسط الحسابي لهده النسبة فقد بلغ 13,682%.

ثانيا: نسبة نمو معدل العائد على حق الملكية

تم قياسها بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{سنة الاساس}}{\text{سنة الاساس}} X100$$

تم اعتبار سنة الأساس سنة 2013 م

جدول رقم (9) نسبة نمو معدل العائد على حق الملكية لبنكي(BEA_BNA) للفترة 2014_2017.

البنك	السنة				المتوسط الحسابي
	2014	2015	2016	2017	
BNA	14,67	16,35	14,67	0	45,69
BEA	29,82	32,26	27,29	78,29	167,63

المصدر:من إعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية للبنكين BEA،BNA

يتضح من خلال الجدول رقم(9) أن نسبة نمو معدل العائد على حق الملكية لبنكي محل الدراسة ، حيث أن متوسط الحسابي لبنك الوطني الجزائري ارتفعت الى 45,69% ، أما بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي ارتفعت كذلك وبلغت 167,63%

الشكل رقم (8) نسب الربحية لبنكي BEA_BNA للفترة 2013_2017

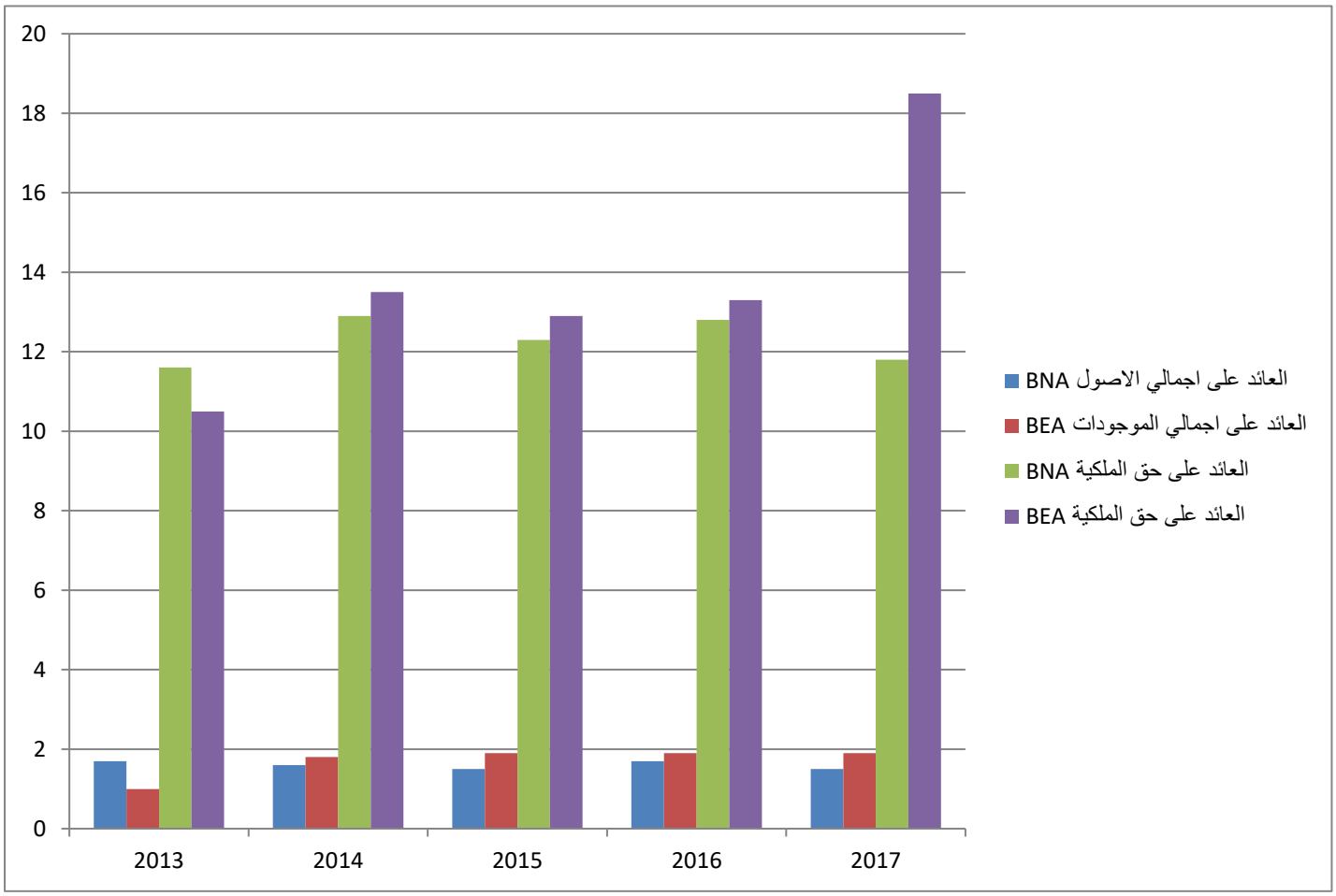

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية للبنكين

الشكل(9) نسب السيولة والربحية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2013_ 2017

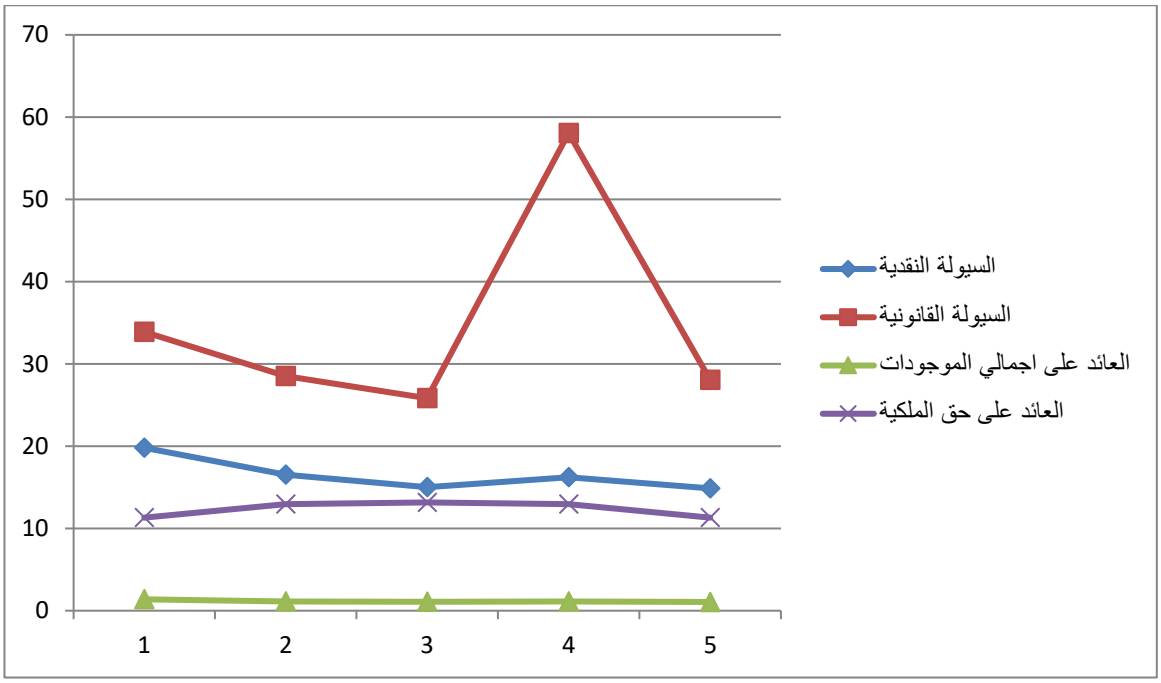

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية للبنك BNA

الشكل رقم (10): نسبة السيولة والربحية لبنك الجزائري الخارجي

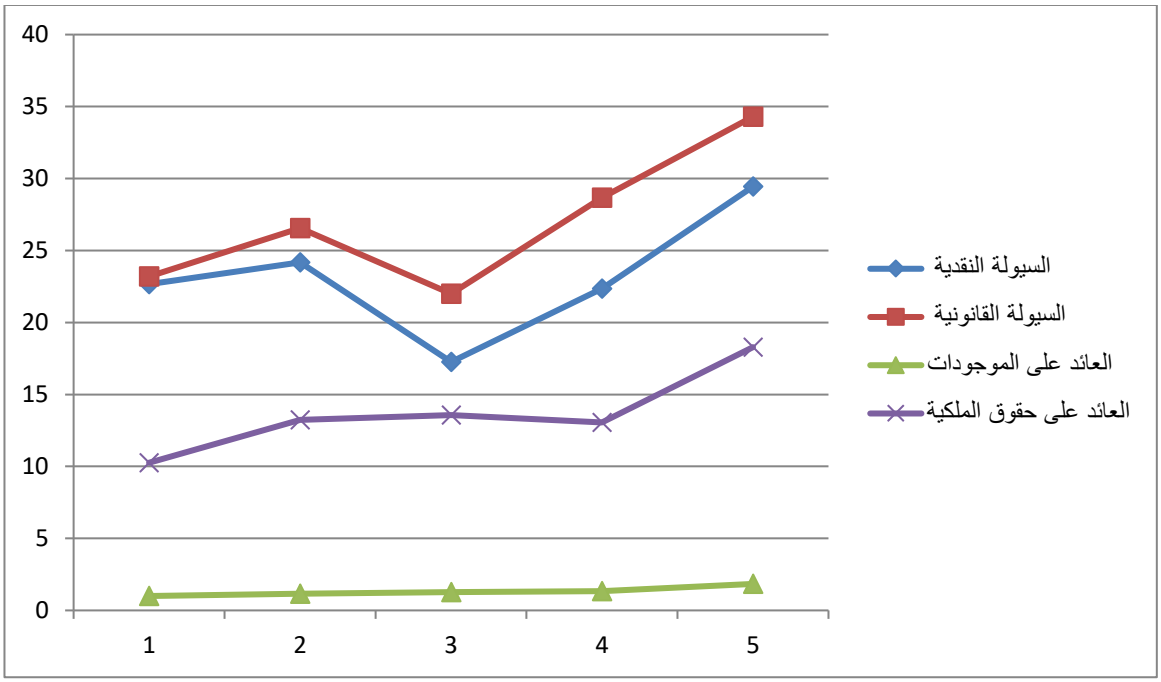

المصدر:من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية للبنكين

خلاصة الفصل :

تضمن الفصل الثالث دراسة تطبيقية لبنك الوطني الجزائري وبنك الجزائري الخارجي، والمقارنة بين نسب السيولة والربحية للفترة الممتدة 2013-2017 حيث اقتصرت دراسة البحث عن العلاقة التي تربط السيولة والربحية ونلاحظ فيما يخص نسب السيولة لبنك الوطني الجزائري حازت على نسبة رصيد نقدي منخفض، في حين السيولة القانونية رغم انخفاضها المتواصل معدا سنة 2016 إلى أنها تعتبر مقبولة حيث حقق البنك الخارجي نسبة رصيد نقدي مرتفع ماعدا سنة 2015 أين انخفضت هذه النسبة وهو ما ينطبق على السيولة القانونية، أما فيما يخص الربحية لبنك الوطني الجزائري فان نسبة العائد على الموجودات حازت على نسب منخفضة مقارنة بنسب البنك الجزائري الخارجي، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فكانت نسبة البنك الوطني الخارجي أفضل من نسبة البنك الوطني الجزائري .

يمكننا القول أن البنكين محل الدراسة قد حققت معدلات سيولة متوسطة في حين أن نسب الربحية كانت متدنية وهذا ما يعني لنا وجود علاقة عكسية بين السيولة والربحية حيث كلما ارتفعت السيولة انخفضت الربحية والعكس صحيح.

خاتـــمة

خاتمة

يعد القطاع البنكي من أكثر القطاعات اندماجا في الاقتصاد العالمي، فالنجاح الاقتصادي لأي دولة مرهون بوجود بنوك قوية وسليمة تعمل ضمن بيئة مالية مناسبة حيث شهدت الصناعة البنكية في بيئتها الحديثة تحولات هامة بفعل تغيرات عديدة، نتيجة تشابك البنوك واشتداد المنافسة بينها

وقد تغيرت البنوك من حيث طبيعة عملياتها، وظائفها أنشطتها وسياستها المعتمدة، حيث أن إدارة البنوك تسعى إلى تحقيق التوازن بين تحقيق الربحية العالية والوفاء بمتطلبات السيولة، والمودعين يهدفون لضمان الحصول على أموالهم أينما أرادوها، وذلك في ظل عملها القائم على أموال الغير بالإقراض والاقتراض، وتتميز رؤوس أموالها بصغر الحجم وهدا ما يجعلها عرضة لمخاطر عرضة لمخاطر كبيرة

لقد انسبنا بحثنا على مجموعة من الفرضيات ساهمت بوضع منهج لدراستنا وتحليل مختلف عناصرها،التطبيقي والنظري وفي الأخير كانت نتيجة اختيار هذه الفرضيات من خلال الدراسة التي أجريت على عينة من البنوك الجزائرية العامة وهما بنك الخارجي الجزائري والبنك الوطني الجزائري للفترة الزمنية ممتدة على خمس سنوات من (2013_2017)، وذلك للوقوف على واقع البنوك التجارية من خلال السياسات المتبعة في كل من السيولة والربحية

– **الفرضية الأولى:** تطرقنا إلى أن السيولة تؤثر على ربحية البنوك التجارية الجزائرية، فبعد إخضاع عينة من البنوك العامة في الجزائر وجدنا أن هذه الفرضية لا تنطبق كثيرا في البنوك العامة نظرا لسوء تسيير الموارد المالية فضلا عن الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالبلاد، وإنما تنطبق على البنوك الخاصة

– **الفرضية الثانية:** هي فرضية صحيحة، حيث انه توجد علاقة بين السيولة والربحية وهي علاقة عكسية، حيث أنه كلما زادت سيولة الأصول قل العائد والعكس صحيح، وتعني بالزيادة في السيولة هنا أن البنك يحتفظ بجزء كبير من أصوله في شكل أوراق نقدية أو حكومية لا يعني أن البنك يختار هدف منهما ويضحي بالثاني، وإنما عليه أن يوافق بين السيولة والربحية من أجل تحقيق هدفه ويكون مركزه المالي جيد

– **الفرضية الثالثة:** أن أهم الإجراءات التي يعتمد عليها البنوك لإدارة سليمة هي اللجوء إلى الاحتياطات الأولية، التي تنقسم من حيث مشروطيتها القانونية إلى النقد بالعملة الأجنبية والمحلية في الصندوق، الودائع النقدية لدى البنك المركزي، الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى وكذلك الاحتياطات القانونية والاحتياطات الثانوية

– **الفرضية الرابعة:** نعم تعتبرمخاطر السيولة من العوامل التي تؤثر على ربحية وذلك من خلال أن البنك يصعب عليه توفير الأموال بتكلفة معقولة التي يمكن أن تنتهي به الى افلاسه نتيجة عدم كفاية الأصول

خاتمة:

قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل ، فهو يحدث نتيجة فجوة استحقاق بين الأصول والخصوم ، كذلك تأثر مخاطر السيولة على عدم كفاية أرصدة المصرف النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقرضين.

النتائج:

يتضمن هدا البحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن أن تساهم في غناء الجانب وعلى النحو التالي:

- ❖ تحويل دور البنوك العامة من العمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية الى العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية أي تحويلها من أداة لدفع الأجور والمرتبات ومنح القروض .
- ❖ أن نسب السيولة والربحية تعد كمؤشر حقيقي لأداء وكفاءة البنوك من جهة وأداة لقياس المخاطر والانحرافات من جهة ثانية .
- ❖ أن المخاطر يمكن تصنيفها إلى نوعين مخاطر منتظمة:وهي تصيب جميع القطاعات والأنشطة ولا يمكن تجنبها والسيطرة عليها، ومخاطر غير منتظمة وهي تصيب قطاع معين أو نشاط ويمكن تجنبها عن طريق التنويع .
- ❖ إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة كافية من أجل مواجهة صعوبات المودعين وتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويته للفرصة الاستثمارية وكذلك عدم لجوئه إلى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي .
- ❖ التغيرات المالية للبنوك العامة وتحقيقها لعوائد منخفضة بالرغم من امتلاكها سيولة كبيرة.
- ❖ اعتماد البنوك العامة على البنك المركزي ويقينها التام بان أي عجز في سيولتها سيتم تداركه من البنك المركزي أدى بصورة كبيرة إلى ضعف تسييرها وما أدى إلى تراجع العوائد.
- ❖ ان البنكين قد حققا معدلات سيولة متوسطة ونسب متدنية جدا من الربحية، الامر الذي يعكس العلاقة العكسية بين السيولة والربحية.

التوصيات:

من خلال دراستنا والنتائج التي توصلنا إليها يمكن أن نقدم بعض التوصيات

- ❖ ضرورة مواجهة مخاطر السيولة الناجمة عن عدم التمكن من الوفاء بالالتزامات عند حلول أجال الاستحقاق التي تواجه البنوك التجارية
- ❖ يجب على البنوك التجارية أن توافق بين السيولة والربحية من اجل تحقيق أهدافها

خاتمة:

- ❖ على المصارف الجزائرية التركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية اعلي من غيرها من الأنشطة وتقديم أفضل تسهيلات بنكية لتشجيع العملاء على الإيداع لدى المصرف
- ❖ يجب على البنوك التجارية أن تهتم بتقييم أدائها المالي وذلك بالوقوف على نقاط الضعف و ومعالجتها بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي تستطيع منافسة البنوك الأخرى
- ❖ على المصارف التجارية تجنب العوامل التي تؤثر على سيولة حيث أن هذه العوامل تؤثر سلبيا على ربحية هذه البنوك
- ❖ على البنوك العامة الجزائرية بالخصوص العمل على بعث المنافسة مع البنوك الخاصة وهو ما سيساعد كثيرا في إثراء وتطوير القطاع المصرفي الجزائري
- ❖ اهتمام البنوك العامة بعملية الإفصاح الدوري عن قوائمها المالية اد تتفوق البنوك الخاصة على البنوك العامة في هده النقطة
- ❖ على البنوك الجزائرية الاحتفاظ بنسبة سيولة مناسبة وكافية لمواجهة سحوبات العملاء المفاجئة.
- ❖ على البنوك الجزائرية توفير نظم والوسائل الكافية لتقدير مختلف المخاطر التي يواجهها البنك.

أفاق البحث:

إن البحث في مجال السيولة المصرفية وأثرها على عوائد البنوك التجارية لا يزال واسعا، إذ تمثل السيولة مصدرا مهما لبقاء القطاع المصرفي، كما لا تزال النقاط مجهولة يمكن أن تكون مواضيع لبحوث أخرى وإشكاليات تنتظر المعالجة

- ❖ الاستراتيجيات التي تنتهجا البنوك في موائمة بين السيولة والربحية .
- ❖ إدارة المخاطر السيولة البنكية وفق مقررات لجنة بازل في البنوك الجزائرية.
- ❖ العلاقة بين السيولة والربحية ومدى تأثير العوامل الاقتصادية عليها.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد طه العلجوني، أثر الربحية في قيمة السوقية للأسهم، الأردن، عمان، 2011.

- أسعد حميد علي إدارة المصارف التجارية، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، عمان، 2013

- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار العيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2015

- أنس بكري، وليد صافي، النقود والبنوك دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى الأردن، عمان، 2008

- إياد عبد الفتاح السنور، تسويق المنتجات المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2008

- جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك التجارية دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، عمان، 2010

- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2015

- حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، عمان، 2016

- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، الأردن، عمان، 2009

- خلفان حمد عيسى، إدارة الاستثمار والمحافظ المالية، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، 2015

- دريد عامل آل نشيب، إدارة البنوك المعاصرة دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012

- رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة مخاطر، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2016

قائمة المصادر والمراجع:

– رندة جميل، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2016

– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبقة العربية، الأردن، عمان، 2010

– شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012

– صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2009

– عبد السلام لفة سعيد، إدارة المصارف ، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2013

– علاء عبد الحسين، صالح الساعدي، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2015

– غزي فلاح المومني المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، 2009

– فليح حسن الخلف، النقود والبنوك، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2006

– محمد محمود الخطيب، الأداء المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2010

– ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف النظرية النقدية، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2013

– وليد نابي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، 2009

ب– أطروحات الماجستير:

– العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمين، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006

– بن سعدون سيف الإسلام، أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية، جامعة قالمة، الجزائر، 2018

– بوعافية خالد وزملائه، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطر، أطروحة نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية، جامعة الوادي الجزائر، 2017

– تومين أحمد، مكاوي عيسى، إدارة المخاطر المالية في مؤسسات التأمين، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، إدارة مالية، جامعة البويرة، الجزائر، 2017

– داودي رجاء، إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل، أطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، مالية البنوك، أم البواقي، الجزائر، 2012

– ركابي صدام، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج camel أطروحة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2015

– طالبي إيمان الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية، أطروحة نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016

– عتروس صونيا، أدوات إدارة السيولة في البنوك، ودورها في تخفيض من خطر السيولة أطروحة نيل شهادة ماستر أكاديمي علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014

– مسعي سمير سقير القروض المصرفية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007

– نعيمة رزيقة، دور المعلومات المالية في تقيم الأداء المالي واتخاذ القرارات، أطروحة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، بنوك وأسواق مالية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016

ج– المجالات العلمية:

– غسان طارق طاهر، علي كريم محمد، تحليل السيولة والربحية الرفع المالي، في ضوء إدارة المخاطر المصرفية، مجلة مثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى، كلية الإدارة الاقتصادية، العراق.2005.2015

د– المحاضرات:

– ريم بونوالة ، محاضرات في مقياس إدارة المخاطر المالية، جامعة بن الصديق بن يحي جيجل، الجزائر 2018

ج– المواقع الالكترونية:

- https://accdiscssion.com

الملاحق

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

31/12/2013

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note		Montant
			EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2013

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	NOTE	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 007 845 590**	**1 003 415 673**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	10 747 645	17 615 392
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	298 401 621	529 415 088
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	428 354 678	231 765 334
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	270 341 646	224 619 859
Autres engagements donnés	**3-5**	-	-
ENGAGEMENTS RECUS :		**988 423 684**	**961 176 703**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	423 128 111	395 881 131
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2013

Compte de résultats en milliers de DA

		NOTES	EXERCICE 2013	EXERCICE 2012
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	93 092 214	75 390 048
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 18 889 225	- 13 144 951
3	+ Commissions (produits)	4.2	1 916 187	1 744 808
4	- Commissions (charges)	4.2	- 56 747	- 11 561
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3	12	- 63
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	286 386	88 954
7	+ Produits des autres activités	4.5	105 074	83 205
8	- Charges des autres activités		- 2 489	-
9	PRODUIT NET BANCAIRE		76 451 412	64 150 440
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 14 322 782	- 14 356 324
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 227 432	- 1 184 170
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		60 901 198	48 609 946
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 34 880 930	- 20 899 748
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 233 068	8 561 795
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		42 253 336	36 271 993
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT			36 271 993
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 12 044 226	- 9 156 526
	Impôts différés sur resultat	4.13	29 290	65 031
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	30 238 400	27 180 498

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

31/12/2014

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 : BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA

ACTIF	NOTE	déc-14	dec- 2013
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	318 233 779	308 802 293
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	212	174
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	230 569 742	218 564 490
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	55 145 087	168 432 097
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 831 665 625	1 315 847 592
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
Impôts courants - Actif	2-7	12 678 581	8 541 311
Impôts différés - Actif	2-7	643 381	685 352
Autres actifs	2-8	39 924 437	37 125 605
Comptes de régularisation	2-9	77 806 314	73 510 839
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 467 981	17 115 360
Immeubles de placement			-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	22 190 068	22 825 562
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	261 760	210 322
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		2 620 619 286	2 185 693 316

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-14	dec-2013
Banque centrale			
Dettes envers les institutions financières	2-13	162 789 197	33 893 136
Dettes envers la clientèle	2 14	1 742 545 916	1 498 338 492
Dettes représentées par un titre	2 15	18 698 362	17 347 240
Impôts courants - Passif	2 16	9 958 741	12 544 548
Impôts différés - Passif	2 17	389 090	277 993
Autres passifs	2 18	288 693 599	288 402 920
Comptes de régularisation	2 19	91 192 610	56 272 155
Provisions pour risques et charges	2 20	23 990 196	11 440 741
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	68 044 201	50 697 710
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital			
Réserves	2 23	106 245 349	98 985 363
Ecart d'évaluation		2 862 137	11 807 601
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 142	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 784 457	30 259 986
TOTAL DU PASSIF		2 620 619 286	2 185 693 316

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°1 bis : HORS BILAN AU 31 decembre 2014

En milliers de DA	NOTE	déc-14	dec-2013
ENGAGEMENTS			
ENGAGEMENTS DONNES :		**1 201 719 003**	**1 007 845 590**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	**3-1**	25 797 563	10 747 645
Engagements de financement en faveur de la clientèle	**3-2**	328 584 847	298 401 621
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	**3-3**	568 253 621	428 354 678
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	**3-4**	279 082 972	270 341 646
Autres engagements donnés	**3-5**		
ENGAGEMENTS REÇUS :		**1 096 270 618**	**988 423 684**
Engagements de financement reçus des institutions financières	**3-6**		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	**3-7**	530 975 045	423 128 111
Autres engagements reçus	**3-8**	565 295 573	565 295 573

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : COMPTE DE RESULTAT DE L'EXERCICE 2014

En milliers de DA	NOTES	DECEBRE 2014	DECEMBRE 2013
+ Intérêts et produits assimilés	4.1	111 560 106	95 134 347
- Intérêts et charges assimilées	4.2	- 24 588 757	- 18 889 225
+ Commissions (produits)	4.3	1 785 268	1 916 186
- Commissions (charges)	4.4	- 47 262	- 56 746
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	19	12
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.6	265 133	286 386
+ Produits des autres activités	4.7	132 073	105 074
- Charges des autres activités	4.8	-	- 2 489
PRODUIT NET BANCAIRE	4.9	**89 106 580**	**78 493 545**
- Charges générales d'exploitation	4.10	- 15 871 056	- 14 363 625
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.11	- 1 325 244	- 1 227 432
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.12	**71 910 280**	**62 902 488**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.13	- 74 801 315	- 36 360 311
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.14	42 787 301	16 233 068
RESULTAT D'EXPLOITATION	4.15	**39 896 266**	**42 775 245**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.16		
+ Eléments extraordinaires (produits)	4.17		142 525
- Eléments extraordinaires (charges)	4.18	- 153 068	- 113 236
RESULTAT AVANT IMPOT	4.19	**39 896 266**	**42 775 245**
-Impots sur les resultats et assimilés	4.20	- 9 958 741	- 12 544 548
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	4.21	**29 784 457**	**30 259 986**

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 : TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	INTITULE	Note	31 12 2014	31 12 2013
1	**Résultat avant impôts**	**5**	**39 896 267**	**42 775 245**
2	.+/- Dotations aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles		1 325 244	1 227 432
3	.+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations.			
4	+/-Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur	**5.1**	32 014 015	20 127 242
5	.+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement			
6	.+/- Produits /charges des activités de financement			
7	.+/- Autres mouvements			
8	**Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)**		**33 339 259**	**21 354 674**
9	.+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	**5.2**	223 024 501	23 736 768
10	.+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	**5.3**	- 273 134 475	- 12 331 947
11	.+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	**5.4**	1 309 222	1 081 094
12	Flux liés aux opérations affectant des autres actifs ou passifs financiers		22 196 394	30 382 512
	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	**5.5**	26 929 295	- 22 261 305
13	Impôts versés	**5.6**	- 18 136 463	- 16 142 435
14	**.=Diminution /(augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)**		**- 17 811 526**	**4 464 687**
15	**TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLES (Total des éléments 1,8 et 14) (A)**		**55 424 000**	**68 594 606**
16	.+/- Flux liés aux actifs financiers y compris les participations		- 17 345 056	13 716 134
17	.+/- Flux liés aux immeubles de placement			
18	.+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles		- 1 969 177	- 2 140 846
19	**TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)**		**- 19 314 233**	**11 575 288**
20	.+/- Flux de trésorerie provenant ou à destinations des actionnaires		- 23 000 000	- 15 000 000
21	.+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement		-3 678 283	- 2 864 110
22	**TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)**		- 26 678 283	- 17 864 110
23	**EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)**		0	-
24	**AUGMENTATION/(DIMINUTION)NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)**		**9 431 484**	**62 305 784**
	Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		**55 424 000**	**68 594 606**
	flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissements (B)		**- 19 314 233**	**11 575 288**
	Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-26 678 283	- 17 864 110
	Effet de variation des taux de change sur la trésorerie et équivalant de trésorerie (D)			-
	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE			
25	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		308 802 294	82 826 670
26	Caisse, banque central, CCP (Actif et passif) à la date de clôture de N-1		308 802 294	246 496 510
27	Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières			
28	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29et 30)		318 233 778	308 802 294
29	Caisse, banque central, CCP (Actif et passif)		318 233 778	308 802 294
30	Comptes (Actifs et passifs) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières			
31	VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE		9 431 484	62 305 784

Résultats consolidés de la Banque Nationale d'Algérie

ANNEXE N°2 :TABLEAU DES CAPITAUX PROPRES

	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart de d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total capitalux propre
Solde au 31 décembre 2012		**41 600 000**		**944 726**	**14 122 290**	**113 985 366**	**170 652 382**
Impact des changements de méthodes comptable							
Impact des corrections d'erreurs significatives							
Solde au 31 décembre 2012 corrigé		**41 600 000**		**944 726**	**14 122 290**	**113 985 366**	**170 652 382**
Variation des écarts de réévaluation des immobillisations							
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				**8 961 750**			
Variation des écarts de conversion				**1 901 125**			
Dividendes payés						**(15000000)**	
Opérations en capital							
Résultat net de l'exercice 2013						**30 259 985**	
Solde au 31 décembre 2013		**41 600 000**		**11 807 601**	**14 122 290**	**129 245 351**	**196 775 242**
Impact des changements de méthodes comptables							
Impact des corrections d'erreurs significatives						**5 703 140**	
Solde au 31 décembre 2013 corrigé		**41 600 000**		**11 807 601**	**14 122 290**	**134 948 491**	**202 478 382**
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations							
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				**(9132 496)**			
Variation des écarts de conversion				**187 031**			
Dividendes payés						**(23 000 000)**	
Opérations en capital							
Résultat net de l'éxercice 2014						**29 784 457**	
Solde au 31 décembre 2014		41 600 000		2 862 136	14 122 290	141 732 948	200 317 374

DIRECTION GENERALE
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 99 98 / (021) 43 95 49
(021) 43 97 19
Fax : (021) 43 94 94

INSPECTION GENERALE "I.G"
27, Rue des Vieillards - 16340 Bouzaréah
Tél. : (023) 23 32 84 / (023) 23 32 82
ig.@bna.dz

DIVISION DES ENGAGEMENT "D.E"
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 95 36 / (021) 43 95 41
Fax : (021) 43 95 61 / (021) 43 96 45
div.engagements@bna.dz

DIVISION GESTION DES MOYENS MATERIELS & RESSOURCES HUMAINES "DGMMRH"
5, Rue Kaci Mohamed Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 37 79 / (023) 35 36 21
Tél/ FAX / (023) 35 37 60
dgmmrh@bna.dz

DIVISION DE L'EXPLOITATION ET DE L'ACTION COMMERCIALE "DEAC"
08, Rue Amar Mekkid - 16040
Hussein Dey - Alger
Tél. : (023) 77 20 02 / (023) 77 19 96
Tél/ FAX / (023) 77 20 07
deac@bna.dz

DIVISION INTERNATIONALE "D"
12, Route de Meftah - BP 129 & 130
Oued Smar - Alger
Tél. : (021) 51 35 02 / (021) 51 30 74
Fax : (021) 51 34 45
div.internationale@bna.dz

DIVISION DES SYSTÈMES D'INFORMATION "DSI"
5, Rue Kaci Mohamed
Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 37 41 / (023) 35 38 71
Fax : (023) 35 37 11 / (023) 35 37 35
(023) 35 37 04
dsi@bna.dz

DIVISION DU RECOUVREMENT DES ETUDES JURIDIQUES ET DU CONTENTIEUX "DREJC"
08, Bd Ernesto Che Guevara
16000 Alger
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 98 71 / (021) 43 97 03
Fax : (021) 43 96 66
drejc@bna.dz

DIVISION FINANCIERE "DF"
5, Rue Kaci Mohamed
Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 38 18 / (023) 35 37 30
div.fin@bna.dz

DIRECTION DU MARKETING ET DE LA COMMUNICATION "DMC"
08, Rue Amar Mekkid - 16040
Hussein Dey - Alger
Tél. : (023) 77 20 09 / (023) 77 20 08
Fax : (023) 77 20 18
dmc@bna.dz
Centre d'Appel : 021 42 64 26

021 426 426

www.bna.dz

Résultats Consolidés Année 2015

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

DIRECTION GENERALE
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 99 98 / (021) 43 95 49
(021) 43 97 19
Fax : (021) 43 94 94

INSPECTION GENERALE "I.G"
27, Rue des Vieillards - 16340 Bouzaréah
Tél. : (023) 23 32 84 / (023) 23 32 82
ig.@bna.dz

DIVISION DES ENGAGEMENT "D.E"
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 95 36 / (021) 43 95 41
Fax : (021) 43 95 61 / (021) 43 96 45
div.engagements@bna.dz

DIVISION GESTION DES MOYENS MATERIELS & RESSOURCES HUMAINES "DGMMRH"
5, Rue Kaci Mohamed Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 37 79 / (023) 35 36 21
Tél/ FAX / (023) 35 37 60
dgmmrh@bna.dz

DIVISION DE L'EXPLOITATION ET DE L'ACTION COMMERCIALE "DEAC"
08, Rue Amar Mekkid - 16040
Hussein Dey - Alger
Tél. : (023) 77 20 02 / (023) 77 19 96
Tél/ FAX / (023) 77 20 07
deac@bna.dz

DIVISION INTERNATIONALE "D"
12, Route de Meftah - BP 129 & 130
Oued Smar - Alger
Tél. : (021) 51 35 02 / (021) 51 30 74
Fax : (021) 51 34 45
div.internationale@bna.dz

DIVISION DES SYSTÈMES D'INFORMATION "DSI"
5, Rue Kaci Mohamed
Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 37 41 / (023) 35 38 71
Fax : (023) 35 37 11 / (023) 35 37 35
(023) 35 37 04
dsi@bna.dz

DIVISION DU RECOUVREMENT DES ETUDES JURIDIQUES ET DU CONTENTIEUX "DREJC"
08, Bd Ernesto Che Guevara
16000 Alger
08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tél. : (021) 43 98 71 / (021) 43 97 03
Fax : (021) 43 96 66
drejc@bna.dz

DIVISION FINANCIERE "DF"
5, Rue Kaci Mohamed
Baba Hacène - Alger
Tél. : (023) 35 38 18 / (023) 35 37 30
div.fin@bna.dz

DIRECTION DU MARKETING ET DE LA COMMUNICATION "DMC"
08, Rue Amar Mekkid - 16040
Hussein Dey - Alger
Tél. : (023) 77 20 09 / (023) 77 20 08
Fax : (023) 77 20 18
dmc@bna.dz
Centre d'Appel : 021 42 64 26

021 426 426
www.bna.dz

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

Résultats Consolidés Année 2016

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

HORS BILAN AU 31 décembre 2016

En milliers de Dinars	Déc - 16
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	271 063 134
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires"

BNA البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

COMPTE DE RÉSULTATS — Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

BNA

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15
Fax : (021) 43 94 94
sec.dg@bna.dz
dmc@bna.dz

BNA
البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ÉTATS FINANCIERS 2017

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

	BILAN AU 31/12/2014 - SCF			Unité= Milliers de DA
ORDRE	**ACTIF**	**31/12/2014**	**31/12/2013**	**EVOLUTION**
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461	126 155 536
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0	18 795 666
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970	22 893 441
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640	108 730 816
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690	117 289 888
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152	80 638 023
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039	-6 301 464
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124	-240 599
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254	1 348 901
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651	310 953
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283	900 242
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843	-605 688
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346	34 319
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	0	0
TOTAL DE L'ACTIF		**2 581 393 491**	**2 111 443 454**	**469 950 036**

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0		0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407	818 097
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902	415 592 483
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931	579 504
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807	2 616 367
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581	7 903
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696	21 436 182
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873	9 344 332
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157	-2 081 244
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0		0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564	6 049 482
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520	0
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000	0
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0		0
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294	5 931 943
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417	779 277
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077	0
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120	0
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943	8 875 710
TOTAL DU PASSIF		**2 581 393 491**	**2 111 443 454**	**469 950 037**

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité= Milliers de DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**828 967 776**	**735 466 356**	**93 501 420**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	570 228 584	421 286 951	148 941 633
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	50 706 644	138 198 928	-87 492 284
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	208 032 548	175 980 477	32 052 071
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	0	0	0
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**823 232 437**	**719 333 005**	**103 899 432**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	0	0	0
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	816 390 430	712 657 288	103 733 142
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	6 842 007	6 675 717	166 290

Le Bilan de la Banque en 2016

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
TOTAL DU PASSIF		**2 574 006 188 481,65**	**2 602 811 618 703,04**	**-28 805 430 221,39**

HORS BILAN

N°	ENGAGEMENTS	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**1 588 494 888 661,46**	**1 573 661 153 867,36**	**14 833 734 794,10**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	1 015 660 632 187,92	978 788 228 381,38	36 872 403 806,54
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	257 769 124 069,44	233 468 653 903,33	24 300 470 166,12
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	315 065 132 404,10	361 404 271 582,66	(46 339 139 178,56)
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**1 161 211 663 433,39**	**1 141 702 169 543,03**	**19 509 493 890,35**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	97 951 292 225,42	-	97 951 292 225,42
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 046 225 714 207,97	1 135 120 352 543,03	(88 894 638 335,07)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	17 034 657 000,00	6 581 817 000,00	10 452 840 000,00

N°	POUR CONFIRMATION	31/12/2016	31/12/2015	VARIATION
9	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	**1 588 494 888 661,46**	**1 573 661 153 867,37**	**14 833 734 794,09**
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	**1 161 211 663 433,39**	**1 141 702 169 543,03**	**19 509 493 890,35**

Le Bilan de la Banque en 2017

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

ORDRE	ACTIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	749 185 575 988,52	458 780 715 263,71	290 404 860 724,82
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	40 858 663 916,66	46 102 921 604,62	(5 244 257 687,96)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	82 969 981 698,26	88 120 803 157,19	(5 150 821 458,93)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	133 685 564 491,32	90 583 911 657,68	43 101 652 833,64
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 825 633 756 063,67	1 589 151 710 206,70	236 482 045 856,97
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	207 627 661 633,24	236 805 268 019,32	(29 177 606 386,08)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	12 235 650 913,32	13 271 543 605,26	(1 035 892 691,94)
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 003 546 283,66	1 191 164 618,25	(187 618 334,59)
9	AUTRES ACTIFS	1 861 396 936,25	1 729 909 945,53	131 486 990,73
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	19 578 371 569,48	5 512 371 466,01	14 066 000 103,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	29 765 112 518,96	25 166 513 952,22	4 598 598 566,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 247 595 423,65	17 286 738 035,80	(39 142 612,15)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	524 844 064,37	302 616 949,37	222 227 115,00
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
TOTAL DE L'ACTIF		**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,71**

ORDRE	PASSIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	0,00	55 161 600 000,00	(55 161 600 000,00)
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2 268 682 548,52	20 728 868 885,73	(18 460 186 337,21)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 507 092 282 717,40	1 992 943 041 699,63	514 149 241 017,77
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	35 521 771 050,80	38 033 422 593,89	(2 511 651 543,09)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	23 075 296 253,69	14 699 315 474,80	8 375 980 778,89
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	133 780 012,50	5 754 838,27	128 025 174,23
7	AUTRES PASSIFS	54 708 802 950,27	28 835 611 685,26	25 873 191 265,01
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	77 210 931 695,53	56 892 536 211,70	20 318 395 483,83
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 568 755 352,26	5 396 474 091,85	(827 718 739,59)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	36 685 271 528,01	29 314 631 911,56	7 370 639 616,45
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	150 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	68 362 968 551,06	43 790 555 375,07	24 572 413 175,99
16	ECART D'ÉVALUATION	14 290 439 256,19	12 738 867 889,47	1 551 571 366,72
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	57 365 644 936,72	34 572 413 175,99	22 793 231 760,73
TOTAL DU PASSIF		**3 122 177 721 501,37**	**2 574 006 188 481,65**	**548 171 533 019,72**

HORS BILAN - SCF

ORDRE	ENGAGEMENTS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION	%
A	**ENGAGEMENTS DONNES**	**1 347 336 702 086,72**	**1 588 494 888 661,46**	**(241 158 186 574,74)**	**-15,18%**
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	773 584 023 805,57	1 015 660 632 187,92	(242 076 608 382,35)	**-23,83%**
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	-	-	
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	287 794 054 512,80	257 769 124 069,44	30 024 930 443,35	**11,65%**
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	285 958 623 768,36	315 065 132 404,10	(29 106 508 635,74)	**-9,24%**
B	**ENGAGEMENTS RECUS**	**1 115 883 569 080,15**	**1 161 211 663 433,39**	**(45 328 094 353,23)**	**-3,90%**
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	173 397 732 260,20	97 951 292 225,42	75 446 440 034,78	**77,02%**
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	925 892 489 819,96	1 046 225 714 207,97	(120 333 224 388,01)	**-11,50%**
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	16 593 347 000,00	17 034 657 000,00	(441 310 000,00)	**-2,59%**